

المال

التجارة

AL MAL
WALTEGARA

الجوع والأمن المفقود

انعكاس أثر العاجلة الضريبية للمنشآت الصغيرة
على تحقيق أهداف المشرع في حصر المجتمع الضريبي

الإطار التنظيمي والقانوني لصناعة التأمين

من منظور شركات التأمين

اختصاصات تجارية

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج السويس - منيا القمح

إحدى وثمار ميامة الانفتاح الإنتاجي

«ميراتكس» شركة مشتركة بين مصر وإيران تأسست في ديسمبر ١٩٧٥

بحسب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له

ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي «٢٥٠ مليون جنيه»

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع «١٠٨.٥٠٠ مليون جنيه» وتوزيعه كالتالي :

٥١٪ للجانب المصري ويمثله :

(١) الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس نسبة ٢٧,٥٪

(٢) بنك الاستثمار العربي نسبة ٢٣,٥٪

٤٩٪ للجانب الإيراني ويمثلها الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية :

والأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من نمرة ٤ إلى ١٦٠ انجليزي
مسرح ومشط ، مفرد ومزوي ، برم نسيج وتريكو ، خام ومحروق ومحمر على كون وشلل ، وقد جهزت
ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان ، ويقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١١١٥٠ طن بقيمة
٢٦٠ مليون جنيه .

مصنع الغزل الرفيع

السويس

الطاقة = ٧٦٦٨٨ مردن الإنتاج = ٢٧٥٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٨٣,٦ انجليزي

مصنع الغزل المتوسط

السويس - منيا القمح

الطاقة = ١٣٧٦٤٨ مردن الإنتاج = ١١١٤٨ طن الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٣٦,٦ انجليزي

مصنع الغزل السميك

السويس

الطاقة = ٣٢٠٠ روتر الإنتاج = ٢٥٠٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٣,٧ انجليزي

تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٢٢٢٠ طن سنوياً) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق أوروبا الغربية
(ألمانيا - الدانمارك - البرتغال - اليونان - تشيك - فرنسا - أسبانيا - إنجلترا - إيطاليا) ودول شرق
آسيا (اليابان - تاوان - كوريا - سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب - تونس) وبلغ
عدد العاملين بميراتكس (٤٥٥٣ عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالي (٥٥ مليون جنيه) ،

وتم حصول الشركة على شهادة EN ISO 9001 وشهادة الثقة

Deko - Tex Standard 100

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير: أحمد عاطف عبد الرحمن
نائب رئيس التحرير: أ. د. طلعت أسعد عبد الحميد
نائب رئيس التحرير: أ. د. كامل عمران

هيئة المحكمين المحاسبة والضرائب:

أ. د. عبد المنعم محمود
أ. د. منير محمود سالم
أ. د. شوقي خاطر
أ. د. عبد المنعم عوض الله
أ. د. محمود النافى
أ. د. أحمد حجاج
أ. د. أحمد الحابري
أ. د. منصور حامد

إدارة الأعمال:

أ. د. محمد سعيد عبدالفتاح
أ. د. حسن محمد الدين
أ. د. شوقي حسين عبدالله
أ. د. محمود صادق يازرع
أ. د. على محمد عبدالوهاب
أ. د. عبدالمنعم حياثي جنيدي
أ. د. عبدالحميد بهجت
أ. د. محمد محمد إبراهيم
أ. د. فتحي على محرم
أ. د. السيد عبده ناجي
أ. د. محمد عثمان
أ. د. أحمد فهمي جلال
أ. د. فريد زين الدين
أ. د. ثابست إدريس
أ. د. عبدالعزيز مخيمر

الاقتصاد والإحصاء والتأمين:

أ. د. أحمد الغندور
أ. د. عبداللطيف أبو العلا
أ. د. حمدي زهران
أ. د. سمير طوبار
أ. د. إبراهيم مهدي
أ. د. صقر أحمد صقر
أ. د. نضال فهمي
أ. د. عادل عبدالحميد عز
أ. د. العشري حسين درويش
أ. د. رضا العبدل
أ. د. نادية مكاوي
أ. د. المعتز بالله جبر
أ. د. محمد الزهار

في هذا العدد

م	الموضوع	صفحة
(١)	■ كلمة التحرير... الجوع والأمن المفقود بقلم رئيس التحرير	٢
(٢)	■ انعكاس أثر المعالجة الضريبية للمنشآت الصغيرة على تحقيق أهداف المشرع في حصر المجتمع الضريبي. اعداد / يوحنا نصحي عطية	٤
(٣)	■ أثر معايير المحاسبة المصرية على قياس إيرادات العمليات الجارية للنشاط التجاري والصناعي الخاضعة للضريبة في ظل القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانحته التنفيذية. دكتور / محمد عباس بدوي	٢٥
(٤)	■ الإطار التنظيمي والقانوني لصناعة التأمين من منظور شركات التأمين الأستاذ الدكتور / محمد السباعوي	٤٣
(٥)	■ اختصارات تجارية.	٤٧

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

تعن النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهاً

ليبيا ٥٠٠ درهم	سوريا ٥٠ ل.س
السودان ٤٠ جنيهاً	لبنان ٢٥٠٠ ليرة
الجزائر ٥ دينارات	العراق ١٠٠٠ فلس
الكويت ٨٠٠ فلس	الأردن ١ دينار
دول الخليج ١٠ دراهم	السعودية ١٠ ريالات

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرية داخل جمهورية مصر العربية .
- الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد .
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة .

الجوع والإم من المفقود

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبد الرحمن

رئيس مجلس الإدارة



يدفعهم لذلك الجوع والبحث عن الحياة ... بعد مرحلة من الضياع الزراعي التي قادها يوسف والى في حقبة ظلماء من الزمن لقد باعنا لخبراء إسرائيل قالوا لنا أنهم خبراء بحجة التدريب والتطوير للأسف كان إلى الأسوأ ولقد فقدنا كل شئ يربطنا بالزراعة ونحن من أقدم الدول في المنطقة منحها الله الكثير لتكون جنة الله على ضفاف النيل لديها كل ما يساعد على التوسيع في الرقعة الزراعية من آبار ومن أمطار وحفظ الله مصر من التصحر الذي أصاب معظم دول أفريقيا ... وماذا نتوقع من دولة عدوة لنا إلا الغدر والهدر .

■ **لقد** اختفت الفواكه ذات الروائح الطبيعية والخضروات ذات النضارة الخالية من الملوثات بعيدة عن الكيماويات المسممة التي أفسدت حياتنا - إن هذا الرجل أضرب بلده فترة

العربية سوريا والسعودية ودول الخليج والأردن سباق من أجل التواجد على الأرض ومن أجل الأرض ، السودان لديها إمكانيات هائلة سارعت أيضاً دول شرق آسيا على رأسها الصين متواجدة بكثافة في السودان الوفود في حركة لا تهدأ ذهاباً وعودة ونحن ما زلنا نعانى من معوقات مافيا الحبوب ومافيا اللحوم الذين حققوا المليارات من عرق ودم هذا الشعب خلال تطبيق آليات السوق التي جلبت لنا المصائب من أغنياء الصدفة .

■ **لابد** أن نصحو أمام هذه المشاكل المصيرية إنها محنة (ياروح ما بعدك روح)

■ **ويجب** أن نحد من خطورة شياطين السوق ولصوص أقوات الشعب ... إن ما يهدد مستقبل هذه الدولة تتمثل في اجتياح ثورة من الجياع من عامة الشعب التي ستجرف أمامها كل شئ دون حساب

■ **فوضى** السوق وفوضى السياسات غياب كامل وشامل لسياسة زراعية مخططة تحكم وتتحكم في لقمة العيش للملايين الصامته والصامدة أمام المحن التي فرضت عليها، لماذا لا توضع استراتيجية للغذاء باستغلال كل الفرص المتاحة على أرض مصر تحقق الاكتفاء الذاتي والتي سبقتنا إليها أكبر دولتان وأكثرهما عددا وهما الصين والهند ذات المليارات من سكان المعمورة لقد سارعوا بالتخطيط نحو تحقيق اكتفاء ذاتي في الحبوب وكان الاتجاه إلى التكثيف في زراعة كل ما هو متاح على الأرض رأسياً وأفقياً والتحكم في التصدير .

■ **الأمر** جد خطير ويحتاج لخطة سريعة تبحث وتدرس كل شبر صالح للزراعة من أرض مصر وعربياً أن نسارع بالتكامل مع السودان فقد سبقتنا هناك معظم الدول

حكمه بقدر كبير لم يحدث من قبل وأصبح يسمى ملك الكتالوب الذى جاء به بدلاً لكل شئ كان جميلاً .

■ **لابد** من تطهير هذا القطاع والعودة لما قبل الثورة وقت أن كنا نزرع كل شئ ومن أجود الأنواع - لابد أن نواصل السعى فى زيادة الرقعة الزراعية بحثاً عن كل شبر أو متر يزرع قمحاً أو حبوباً ... فالمجاعة قادمة ولا بد من عمل حساب لها على كافة مستويات الدولة دون تهوين أو تقليل من خطورتها ويجب أن لا ننتظر حتى حدوث الكوارث كما تعودنا فى الزلازل والسيول والقطارات وإنفلونزا الطيور وغيرها ... كفانا كوارث عانى منها الشعب كل الشعب باستثناء القلة القليلة من أغنياء الصدفة والفرصة .

■ **القمح** والحبوب بدل الكتالوب والخضروات الماسخة وفواكه الزينة التى لا طعم لها ولا رائحة ، لقد قتلوا الزراعة منذ عشرات السنين ، وعملاً بمبدأ الحرية وهى حرية فاسدة أفسدت حياتنا لقد تم إلغاء نظام الدورات الزراعية مما دفع الفلاح للبحث عن المحصول الأكثر ربحاً وأصبحنا الآن لا نحن

من الدول الصناعية ولم نحافظ حتى على أن نكون دولة زراعية .

■ **وأمام** قانون آليات السوق وبالحرية التى انسقنا إليها دون فهم أو إدراك لما يحدث ، فالالاقتصاد الحر وآلياته إن نجحت فى دول متحضرة ومتقدمة ليس بالقطع يصلح فى دول نامية أكثر من نصف شعبها يعيش دون حد الفقر فلا بد أن نعود إلى شئ من التخطيط والترشيد من خلال التعاونيات وتدخل الدولة وفرض التسعيرة الجبرية على حيتان الصدفة وأغنياء الظروف ... الذين جاعوا وضاعوا وسط مال وأموال لم يتوقعوها ... استغلال الظروف لبلد أنهكتها حكومات غابت عنها قواعد أو برامج تحكم أداؤها بل كل يعمل حسب هواه تحكمه المصالح الشخصية .

■ **الهم** الكبير يعم الشعب الفقير ... البحث عن لقمة العيش ... والجوع يولد انفجار غير محسوب لذلك نقول وسنظل نقول ونحذر الزراعة ... الزراعة هى الإنقاذ الوحيد لمستقبل مجهول .

■ **لابد** من العودة لنظام الدورات الزراعية الإجبارية

دون ترك الحرية للزراع يستبدلونوها بزراعات غير استراتيجية تتعلق باحتياجات الدولة للغذاء المتميز عن الدول الأخرى مثل القطن المصرى .

■ **ويجب** أن نتجه إلى الساحل الشمالى وسط حقول الألفام لنحولها إلى أرض خضراء إنها كانت تحتاج لعناية من الدولة ومن أغنياء مصر ولنجعلها حلة من أجل إنقاذ مصر، التبرع من أجل تطهير الأرض .

■ **٢٤٠ مليون** دولار كما نعرف لنزرع فتيال الألفام ... لماذا لا نبدأ التطوير على مراحل ولو كنا بدأنا من عشرات السنين لكان الحال غير الحال الآن ولكن العبث بمقدرات الدولة والمصالح الشخصية قتلت كل فكر ومنطق ، لقد ذهبنا إلى توشكى كى نزرع الأرض وأماننا الساحل الشمالى مفتوح ولكن محرم علينا نتيجة للشلل فى التفكير والتدبير بل هو التفكير الفاسد الذى سيطر على كل شئ فى حياتنا الآن - المافيا فى كل شئ فى الحديد والأسمنت والأسمدة واللحوم كل شئ حتى طالت لقمة العيش وسرقة الدقيق لحساب أغنياء الصدفة هذا هو حالنا .

انعكاس أثر المعالجة الضريبية للمنشآت الصغيرة على تحقيق أهداف المشرع فى حصر المجتمع الضريبى

اعداد / يوحنا نصحي عطية

عضو يمين اللجنة الداخلية الأولى ببورسعيد - زمالة الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب
والمحاضر بمراكز التدريب الضريبى

مقدمة

نصت المادة ١٨ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على أنه يصدر بقواعد وأسس المحاسبة الضريبية وإجراءات تحصيل الضريبة على أرباح المنشآت الصغيرة قرار من وزير المالية وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنمية المنشآت الصغيرة الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ فى ضوء ما يتفق مع طبيعتها وييسر أسلوب معاملتها الضريبية.

كما نصت اللائحة التنفيذية للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى المادة ١٠٧ منها على أنه تسرى على المشروعات الصغيرة، المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون قواعد وأسس المحاسبة الضريبية وإجراءات تحصيل الضريبة طبقاً لوزير المالية التى يصدر فى هذا الشأن .

من هنا نرى أن المشرع قد اهتم

اهتماماً خاصاً بوضع قواعد وأسس ضريبية واضحة تعين ممولى الضريبة من أصحاب المشروعات الصغيرة فى التعامل مع مصلحة الضرائب حيث ألزمت المادة ٨٤ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مصلحة الضرائب بقبول الإقرار الضريبى المنصوص عليه فى المادة ٨٢ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على مسئولية الممول أى أن مصلحة الضرائب تلتزم بقبول الإقرار المنصوص عليه فى المادة ٨٢ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على مسئولية الممول ومع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من هذا القانون فإن الممول يلتزم بسداد مبلغ الضريبة المستحقة من واقع الإقرار فى ذات يوم تقديمه بعد استئصال الضرائب المخصومة والدفعات المقدمة، وفى حالة زيادة الضرائب المخصومة والدفعات المقدمة على مبلغ الضريبة المستحقة يتم استخدام الزيادة لتسوية المستحقات الضريبية

السابقة ، فإذا لم توجد مستحقات ضريبية سابقة التزمت مصلحة برد الزيادة ما لم يطلب الممول كتابة استخدام هذه الزيادة لسداد أية مستحقات ضريبية فى المستقبل.

وقد حددت المادة ١٠٢ من اللائحة التنفيذية أنه على كل ممول من الأشخاص الطبيعيين أن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة قبل أول إبريل من كل سنة الإقرار الضريبى المنصوص عليه فى المادة ٨٢ من القانون وذلك على النموذج (٢٧ إقرارات) ويجب أن يقدم هذا الإقرار من أصل وصورة سواء تم تسليمه للمأمورية المختصة أو تم إرساله بالبريد بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول ويتم ختم الإقرار المقدم بخاتم المأمورية كما يتم ختم الصورة التى تسلم للممول أو تعاد إليه بالبريد دون مراجعة الإقرار أو إبداء الرأى فيه ، كذلك فقد حددت المادة

١٠٣ من اللائحة واجبات الممول من الأشخاص الاعتبارية فى تقديم الإقرار.

إذن فهناك التزام على كل ممولى الضريبة وفقا لأحكام القانون وقد صنف ممولى الضريبة الى ثلاث شرائح أو فئات أولهم كبار الممولين وأصبح التعامل معهم من خلال مركز كبار الممولين الذى يعد المأمورية المختصة بالجهات والشركات والأفراد الوارد أسماؤهم طبقا لقرار وزير المالية رقم ٩٢٨ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد ٢٦٩ (تابـع) فى ٢٧/١١/٢٠٠٥ وهناك شريحة متوسطة الممولين.

ومن هنا تكون الشريحة الباقية والتي تمثل السواد الأعظم من ممولى الضريبة فى مصر هى شريحة المنشآت الصغيرة والمتناهية فى الصغر، هذه الشريحة تمثل ممول التزم أمام القانون بتقديم إقراره الضريبى وفقا لقواعد محددة أشار اليها المشرع فى المادة ١٨ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

ولكن هل صدرت قواعد وأسس لمحاسبة ممولى المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وهل تم توجيه أصحاب هذه الشريحة الى قواعد محاسبتهم

عند إعداد الإقرار الضريبى لهم ، لا شك أن هناك جهود قد بذلت من أجل حث أصحاب هذه الفئة على تقديم الإقرار الضريبى والتعامل بصورة ايجابية مع مصلحة الضرائب ولكن هل كل أصحاب هذه الشريحة قدموا إقراراتهم الضريبية ونسبة ٩٠٪ وهل هذا العدد الذى قامت مصلحة الضرائب بحصره وهو ملتزم بالتسجيل لدى مصلحة الضرائب يمثل المجتمع الضريبى فى مصر والذى يمثل عدد سكانها ما يقرب من السبعة وسبعين مليون ؟ وهل نسبة ممولى الضريبة الى عدد السكان نسبة معقولة أم أن هناك فجوة كبيرة لعدد كبير من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر لم يتم حصرها بعد ولم تلتزم حتى وقتنا الحاضر بالقانون الضريبى ؟ كيف تستطيع مصلحة الضرائب من خلال المعاملة الضريبية لممولى هذه الشريحة أن تستطيع جذب الفئة التى احترفت التهريب بحجة سعر الضريبة والمغالاة وغيرها من أسباب التهريب؟ هل الممول الذى قدم الإقرار الضريبى خلال السنوات المنقضية من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧ دون مراعاة لقواعد

واسس محاسبة المنشآت الصغيرة قادرا على التعبير بانه لم يتهرب من أداء الضريبة حيث لم يصدر قرار وزارى بتحديد قواعد وأسس لمحاسبة المنشآت الصغيرة بالرغم من أنه لم يفصح عن حقيقة نشاطه ؟

لا شك أنها مجموعة عديدة من الاستفسارات والأطروحات التى تحتاج الى دراسة خصوصا وان اعداد مشروع قواعد المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة يواجه العديد من المشكلات بدءا من تعريف المنشأة الصغيرة أو المتناهية فى الصغر والتى ألزمت المادة ١٨ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بان يتم وضع القواعد بما لا يتعارض مع ما ورد بقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ هذا القانون الذى عرف المنشأة المتناهية الصغر بانها الشركة أو المنشأة التى يكون رأسمالها المدفوع أقل من ٥٠ ألف جنيه والمنشأة الصغيرة بأنها المنشأة التى لا يزيد رأسمالها المدفوع عن مليون جنيه .

وبالتالى فإنه وفى ضوء هذا التعريف فإن ٩٩٪ من المنشآت فى مصر صغيرة أو متناهية الصغر رغم عدم حقيقة ذلك. لا شك أن هناك مشكلة وأمام

هذه المشكلة أصبح هناك تباين فى وجهات النظر إذ يرى البعض أنه بالنسبة لتعريف المنشأة الصغيرة فلا يوجد تعريف فى أى قانون مصرى لمعنى رأس المال المدفوع ولذلك فقد تم استخدام قواعد محاسبة المنشآت الصغيرة لتكون أول من يعرف رأس المال المدفوع بأنه الأصول المملوكة أو المؤجرة من أى شخص ويمكن استخدامها فى الإنتاج أو تأدية الخدمة.

بالإضافة الى ذلك فهناك تساؤلات أخرى هل قواعد المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة سوف تحقق العدالة الضريبية وهل ستكون كل منشأة أو شخص لديه سيارة نصف نقل يستخدمها فى خدمة نشاطه سيكون رأسماله أكثر من ٥٠ ألف جنيه وبالتالي يتم التعامل معه على أنه منشأة صغيرة وليست متناهية فى الصغر وكيف يتم التعامل مع هذه السيارة المستخدمة فى النشاط.

هل موافقة مصلحة الضرائب للممول لأن يتعامل بنظام المنشأة الصغيرة أو المتناهية الصغر سيرتبط بما يقدمه الى المصلحة من عقود تمليك لأصول قابلة للتوظيف أو عقود

إيجار أيضا.

هل عمليات الإيجار التمويلية لبعض الآلات سوف تدخل تحت نطاق المنشأة الصغيرة. وهل يستفيد غير صغار الممولين من حوافز المنشآت الصغيرة من خلال عدم الوقوف عند تحديد رأس المال المدفوع أنه الأصول المملوكة وإنما سيتمدد إلى الأصول المؤجرة ؟ هل قواعد محاسبة المنشآت الصغيرة ستتضمن حوافز متعددة كاعتماد جميع الخسائر وترحيلها فى حالة امسك دفاتر ومستندات أو عدم اعتماد الخسائر مقابل استفادة المنشأة بنظام الخصم من إجراءات كمقابل مصروف يصل الى ٧٥٪ من الإيراد المتوقع عن كل أصل تزيد هذه النسبة فى حالة استخدام المنشأة اثنين من العمالة مؤمن عليها حيث قد يصل الخصم الى ٨٥٪.

كيف يتم وضع حلول من المشكلات التى تمثل تحديات لقطاع المنشآت الصغيرة ؟ وهل يصلح استخدام معالجة ضريبية مطبق فى بلد ما على مصر على الرغم من أن مفهوم قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر يختلف من دولة الى أخرى ،كما أن عدم وجود منهج واحد واضح يلائم

كل الظروف لفرض الضريبة على المشروعات الصغيرة نظرا للتنوع الكبير فى ظروف أحوال كل دولة. يضاف الى ذلك أن هناك اختلافات كثيرة حتى بالنسبة للدول التى تتشابه فى مراحل نموها الاقتصادى.

كما أن هناك اختلافا فى أوجه تحليل المشروعات الصغيرة خاصة وان تقسيم الممولين الى شرائح هو أمر مطلوب من الناحية التحليلية والتفصيلية.

يضاف الى ذلك ان هناك صعوبة شديدة فى تصميم أنظمة ضريبية خاصة بالمشروعات الصغيرة نظرا لشموله على العديد من الاعتبارات السياسية والإدارية. هناك كثير من المشاكل والتساؤلات المطروحة فى محاسبة هذه الفئة وهناك مجموعة من التساؤلات الأخرى التى تحتاج إلى إجابة عنها

فماهى نوعية الضرائب التى سيتم جمعها فى ضريبة واحدة تفرض على صغار الممولين ؟ وما هو الحد الفاصل بين صغار الممولين وغيرهم من الممولين ؟ وهل يؤدي تطبيق الضريبة الواحدة على صغار الممولين الى خفض معدل تهرب هذه الشريحة ؟ ما هى البدائل للتعامل مع صغار الممولين ؟

وهل تحقق محاسبة هذه الشريحة أهداف المشرع الضريبي في حصر المجتمع الضريبي على أساس سليم؟ هل قواعد وأسس محاسبة ممولى هذه الشريحة هي بمثابة دعوة لأصحاب الأنشطة والحرفيين وغيرهم للتسجيل والدخول في المنظومة الضريبية دون تهرب؟ إنها مجموعة من الأهداف التي يهدف الباحث إلى الإجابة عنها ويدخل في نطاقها فروض البحث وأهدافه وبالإجابة عنها يستمد البحث أهميته فهل تتحقق فروض البحث من أن المعالجة الضريبية للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر على أساس سليم لها انعكاس على تحقيق أهداف المشرع في حصر المجتمع الضريبي وللوصول الى دراسة ذلك فإن الباحث يرى عرض هذه الدراسة من خلال ثلاثة فصول وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

الفصل الثانى : الجوانب الإدارية للمعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة بدراسة مقارنة.

الفصل الثالث : التصميم الضريبي لفرض الضريبة

على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .

الفصل الأول

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

فى وضع مفهوم للمشروعات الصغيرة Small Enterprise والمتناهية الصغر اختلفت الآراء وتباينت الأفكار حول تحديد مفهوم محدد للمنشأة الصغيرة وإذا كانت المنشأة الصغيرة فى مصر قد حدد القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ تعريفا لها بأنها المنشأة التى لا يزيد رأسمالها المدفوع عن مليون جنيه وتختلف عن المنشأة المتناهية الصغر والتى عرفت بذات القانون بأنها الشركة أو المنشأة التى يكون رأسمالها المدفوع أقل من ٥٠ ألف جنيه فإن هذا التعريف يغلف ببعض الغموض وهو ما جعل هناك حاجة الى مزيد من الإفصاح عن مفهوم واضح ومحدد للمنشأة الصغيرة يستمد منه خصائص محددة ويتم تحديده وفقا لمعايير واضحة .

ومن خلال منهجيات الأدب الاقتصادى لدراسة مفهوم المنشأة الصغيرة فى مختلف بلدان العالم هاننا نلاحظ ان تعريف المنشأة الصغيرة اختلف من دولة الى أخرى ومن مكان

الى آخر بل وفى البلد الواحد تعدد تعريف المنشأة الصغيرة فتجد فى المملكة المتحدة وحدها أن هناك أكثر من عشرين تعريفا للمنشأة الصغيرة وهذا فى حد ذاته يعتبر مشكلة تستصعب على الباحثين والجمعيات والمنظمات من كافة النواحي ، وتبقى تعريفها مرتبطا ضمن النطاق المحلى وحسب مستوى التقدم فى تلك المجتمعات.

الا أنه ومن خلال دراسة العديد من التعريفات للمنشأة الصغيرة فى المملكة المتحدة وجد أنه لا بد من توفر شرطين على الأقل حتى يعتبر المشروع صغيرا أولهما أن يكون مدير المنشأة هو مالكها وثانيهما أن يكون من السهولة حصر عدد العمال وعليه فإنه وفى ضوء ذلك يمكن تعريف المنشأة الصغيرة فى المملكة المتحدة بأنها تلك المنشأة التى تكون مملوكة للمدير وعدد العمال فيها محدود نسبيا وتعمل ضمن النطاق المحلى لها وتستخدم تكنولوجيا بسيطة أو معقدة ولها دور فى أحداث التنمية فى مجتمعاتها تنمويا واجتماعيا .

ومن الملاحظ أن عدد العمال كأحد خصائص المنشأة الصغيرة يختلف من بلد لآخرى

ومن مكان لآخر اذ نجد أنه في حين ان عدد العمال في التعريف السابق يكون من السهل حصره واذا كان عدد العمال في بعض البلدان النامية محدود نسبيا وقد يصل الى عدد خمسة عمال فقط نجد أن عدد العمال في المنشأة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يصل الى نحو ٥٠٠ عامل الا أنه وفي تعريف المنشأة الصغيرة في الولايات المتحدة بأنها المنشأة التي يملكها مديرها وغالبا ما تكون في شكل مشاريع عائلية Family Business وعدد عمالها في حدود ٥٠٠ عامل ويتم استخدام التكنولوجيا عادة بشكل محدود نسبيا ورأس المال الخاص بها صغير نسبيا وموقعها غالبا في نطاق محلي وتعتمد غالبا على الأسواق المحلية وتحتاج الى مهارات ادارية وفنية ومالية مبدئية. وفي اسكتلندا فإنه يتم تحديد المنشأة الصغيرة من خلال حجم نشاطها اذ تعتبر منشأة صغيرة كل شركة أو منشأة يصل حجم نشاطها الى حوالي ١١٥٠٠ جنيه استرليني أو اقل من هذا الحد للنشاط. وفي روسيا فإنه يتم تعريف

المنشأة الصغيرة بتلك المنشأة التي لا يزيد عدد موظفيها عن ٢٠ موظف ويقل رقم مبيعاتها عن ١٠ مليون روبل سنويا. كما ان المنشأة الصغيرة في مالطا يتم تحديدها بالمنشأة التي يبلغ حجم مبيعاتها السنوية أقل من ١٥ الف ليرة مالطية اذا كانت المنشأة تتعامل في سلع خاضعة للضريبة أو اذا كانت حجم مبيعاتها اقل من ١٠ آلاف ليرة مالطية اذا كان التعامل في خدمات خاضعة للضريبة بالفئة المخفضة أو اذا كانت حجم المبيعات السنوية أقل من ٦ آلاف ليرة مالطية اذا كانت تتعامل في خدمات خاضعة للضريبة ومن هنا يتضح ان مفهوم المنشأة الصغيرة قد حدد في ضوء حجم المبيعات. وفي الصين فإن المنشأة الصغيرة هي عبارة عن الأفراد والشركات الفردية والمنشآت التي تمارس بشكل غير معتاد أنشطة خاضعة للضريبة من صغار الممولين ويتم تصنيفهم وفقا لحجم النشاط الى المنتج الصناعي وهو الذي يقوم بإنتاج سلع أو توفير خدمات خاضعة ورقم أعماله السنوية أقل من مليون يوان صيني. وكذلك تاجر الجملة أو التجزئة الذي

يقل رقم أعماله السنوي عن ١,٨ مليون يوان صيني. وفي صربيا يعتبر من صغار الممولين الشخص الذي لا يزيد اجمالى حجم توريداته من السلع والخدمات خلال الاثني عشر شهرا الماضية عن ٢ مليون دينار بعد استبعاد قيمة توريد المعدات والهيكل اللازمة لممارسة نشاطه أو الذي يتوقع ألا يزيد حجم نشاطه عن ٢ مليون دينار خلال الاثني عشر شهرا التالية. وفي اليونان فإن المنشأة الصغيرة هي تلك المنشأة التي يقل رقم أعمالها عن ١٢ مليون دراخمة كما أنه وفي أوغندا فإن المنشأة الصغيرة هي تلك المنشأة التي يقل حجم أعمالها السنوي عن ٢٠٠ مليون شلن أوغندي سنويا. وفي جنوب أفريقيا فإن المنشأة الصغيرة هي تلك المنشأة التي يقل رقم أعمالها عن ٢٠٠٠٠٠ راند. وفي المملكة العربية السعودية فإن المنشأة الصغيرة هي تلك المنشأة التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن ٢٠ عاملا ويقدر حجم رأس المال فيها بأقل من مليون ريال (دون الأرض والمباني) ولا تزيد مبيعاتها السنوية عن ٥ ملايين

ريال.

وفى الجزائر فإن المنشأة الصغيرة هي المنشأة التى يقع رقم أعمالها دون حد التسجيل بالضريبة على القيمة المضافة من هنا يتضح أن واقع الحال يوضح أنه لا يوجد تعريف موحد ثابت للمنشأة الصغيرة يمكن أن يكون مناسباً للأغراض الضريبية إذ يختلف هذا الأمر بشكل كبير بين الدول بعضها وبعض فهناك دول تعتمد فى تحديد المنشأة الصغيرة على قيمة رأس المال وأخرى على عدد العمال والثالثة على ملكية المنشأة والرابعة على رقم الأعمال والخامسة على قيمة حد التسجيل بضريبة القيمة المضافة والسابعة على قيمة التوريدات ويتضح أن هذا الاختلاف يأتى من محددات معينة لكل دولة تتلخص فى :

- ١ - درجة نمو هذه الدول.
- ٢ - المقياس العام لنشاطها الاقتصادية حيث يمكن أن يتم تصنيف شركة يقل رقم أعمالها عن ١٠ ملايين يورو على سبيل المثال ضمن المشروعات الصغيرة فى الاتحاد الأوروبى فى حين أنها تصنف ضمن كبار الممولين فى الدول النامية .

لذلك فمن الأهمية عند تحديد

المنشأة الصغيرة لوضع أسس وقواعد المحاسبة الضريبية لها من معرفة الأسباب الدافعة لوضع تعريف موحد للمنشآت الصغيرة وما هى الخصائص المحددة لها وما هى المعايير ثابتة لاعتبار المنشأة منشأة صغيرة ؟ ومعرفة لماذا نهتم بوضع هذا التعريف الثابت وتبيان الخصائص وتحديد المعايير الثابتة للمنشأة الصغيرة.

أولاً: الأسباب الدافعة لوضع تعريف موحد للمنشآت الصغيرة:

هناك العديد من الأسباب التى تدفع لوضع تحديد مفهوم واضح للمنشآت الصغيرة يمكن أن نوجزها فى النقاط التالية:

- ١ - تحديد مفردات قطاع المنشآت الصغيرة
- ٢ - تيسير جمع البيانات عن قطاع المنشآت الصغيرة.
- ٣ - تيسير وضع وتنمية وتوضيح السياسات الاقتصادية.
- ٤ - المساعدة على فهم أفضل لدور وأثر المنشآت الصغيرة .
- ٥ - وضع قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة بصورة عادلة .
- ٦ - المساعدة فى تنسيق

الجهود بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المانحة أو الداعمة للمنشآت الصغيرة.

٧ - رفع درجة كفاءة عمليات الحصر الضريبى لمجتمعات المنشآت الصغيرة.

٨ - التفاعل فى التوجيه نحو وعى ضريبى قائم على أساس سليم لصحاب هذه المنشآت.

٩ - رفع كفاءة البرامج الموجهة لذلك القطاع.

١٠ - تحديد مسؤوليات المنشآت الصغيرة اتجاه الحصيلة الضريبية وحقوق المنشآت الصغيرة.

١١ - توفير كثير من الجهد المبذول فى عمليات إعداد الإقرارات الضريبية لمعولى هذا القطاع نظراً لتحديد قواعد محاسبتهم الضريبية على أساس مشمول بالعدل والمساواة.

١٢ - القضاء أو الحد من ظاهرة التهرب الضريبى الموروثة لمعولى هذا القطاع من الآثار السلبية لتطبيق القوانين الضريبية السابقة.

ولا شك أن وضع تعريف واضح

ومحدد للمنشأة الصغيرة لابد

أن يتميز بمجموعة من
الخصائص وهي:

١ - بوفرة المعلومات
٢ - بساطة الفهم والاستخدام
٣ - أن يكون مرتبطا بالمعلومات المتاحة

٤ - قائما على حقائق اجتماعية واقتصادية

٥ - يتميز بالمرونة
٦ - قابل للتعديل وفق التغيرات الاقتصادية

٧ - أن يتميز بالشمولية التي تسمح بدرجة عالية بالاختيار منه لما يلاءم كل قطاع أو كل برنامج تنموى يمكن تقديمه .

هذه الخصائص لن تتحقق فى تعريف المنشأة الصغير أو المتناهية الصغر الا من خلال تحديد مجموعة من المعايير وذلك على النحو التالى:

١ - معيار رأس المال المستثمر.
٢ - معيار العمالة.
٣ - معيار العمالة ورأس المال المستثمر معا .

٤ - معيار التقدم التكنولوجى .
٥ - معيار حجم وقيمة الإنتاج .
٦ - معيار كمية وقيمة المواد الخام المستخدمة .

٧ - معيار البعد الاجتماعى والبيئى الذى يحققه المشروع للمجتمع .

٨ - معايير أخرى .

مما سبق يمكن للباحث أن يضع مفهوما مقترحاً ومحددا للمنشأة الصغيرة بغرض وضع القواعد والأسس لمحاسبتها ضريبياً وذلك على النحو التالى:

يمكن أن نحدد المنشأة الصغيرة فى مصر بأنها تلك المنشأة الفردية أو الشركة التى يقل رقم أعمالها عن حد التسجيل فى الضريبة العامة على المبيعات أو يقل رأسمالها عن ٥٠٠٠٠ جنيه مصرى (دون الأصول الثابتة) ويكون عدد الموظفين العاملين بها فى حدود توصيات البنك الدولى بهذا الشأن .

ومن هذا التعريف يمكن تحديد المنشآت الصغيرة على النحو التالى فى مصر:

١ - هى المنشأة التى يقل رقم أعمالها عن حد التسجيل فى الضريبة العامة على المبيعات .

٢ - هى المنشأة التى يكون عدد العاملين بها من ١٠ موظفين الى ٥٠ موظف طبقاً لما اوصى به البنك الدولى وفى حالة ما اذا كان عدد الموظفين ١٠ موظفين أو اقل تعتبر المنشأة من المنشآت

المتناهية فى الصغر .

٣ - أن يكون رأس مال المشروع بما لا يتجاوز ٥٠٠٠٠ جنيه مصرى دون الأخذ فى الاعتبار الأصول الثابتة .

ومن هذا التعريف يمكن لإدارة الحصر الضريبى من تحديد المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وبكل دقة حيث يمثل هذا القطاع عدد كبير من ممولى الضريبة يزداد بصورة كبيرة كلما تم وضع قواعد مبسطة فى المحاسبة الضريبية لهم حيث أن نوعية ممولى هذه المنشآت إما أفراد من صغار التجار أو مقدمى الخدمات غير المتخصصين أو أصحاب بعض الوظائف وأصحاب الأعمال والمهنيين والحرفيين والذين على درجة كبيرة من التخصص . ويعتبر هيكل ملكية هذه الفئة من المشروعات متمثل فى صاحب العمل الذى يدير النشاط بنفسه وتكون المعاملات أو الصفقات التجارية اما معاملات نقدية بشكل ثابت أو نقدية ومصرفية مع وجود درجة من درجات الرسمية .

وعادة ما يكون مكان النشاط ثابت الا انه فى المنشآت المتناهية الصغر قد يكون غير ثابت، وإدارة النشاط قد تكون إدارة غير مهنية وقد تكون فى

بعض الحالات بمساعدة مهنية وهذه المنشآت تحتاج الى اسلوب مبسط للدفاتر وإقرار يتسم بالبساطة وموضح به الأسس والقواعد التي تصدر بشأن المحاسبة الضريبية لأصحاب هذه المنشآت الصغيرة . ويراعى أن هذه المنشآت تقوم بتسويق إنتاجها محليا وإقليميا والعمر الافتراضى للمشروع متغير بشكل كبير وهو فى طور النمو دائما.

تقع هذه المنشآت فى قاعدة الهرم لممولى الضريبة وهم أعلى نسبة عددية وفى ظل الاهتمام بحصر هذا القطاع فإنه يحقق حصة ضريبية هائلة نظرا للكثرة العددية رغم ضآلة المبالغ المسددة من كل مهمل.

ولكن هل وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة كاف بمفرده لأن يحقق للمشرع الضريبى هدفه فى حصر

المجتمع الضريبى ؟

للإجابة على ذلك نحدد أننا أمام زاويتين :

الأولى : من ناحية الإدارة الضريبية التى تستطيع من خلال تحديد دقيق لمفهوم المنشأة الصغيرة أن تقدم أسس المعالجة الضريبية لمولى هذه الفئة أو الشريحة وأن تقدم من

التيسيرات سواء فى طريقة إعداد الإقرار أو سداد الضريبة أو الحوافز الضريبية المقدمة لهم ما يساعد على تحفيز ممولى هذه الشريحة من الالتزام الضريبى لمن هو مسجل وتحفيز من لم يتم بالتسجيل والدخول فى منظومة التعامل مع الضريبة الى تسجيل أنفسهم والإفصاح عن المركز الضريبى لكل منهم وهذا ما ستتناوله الدراسة فى فصل لاحق.

الثانية : من ناحية الممول الضريبى فمن خلال تعريفه بواجباته وحقوقه بصورة سليمة فإنه يستطيع الوصول الى مرحلة الاقتناع بأداء الضريبة وعدم التهرب ورفض الأسباب التى تجعله غير ملتزم بالدخول فى المنظومة الضريبية .

أسباب عدم التزام ممولى الأنشطة الصغيرة بالالتزام الضريبى:

هناك مجموعة من الأسباب التى يجب أن تأخذها الإدارة الضريبية بعين الاعتبار وتؤدى الى عدم التزام ممولى الأنشطة الصغيرة بالالتزام الضريبى وهى:

١ - صغر حجم الأنشطة والعمليات التى يمارسها الممولين .

٢ - عدم وجود آلية فعالة تمكن الإدارة الضريبية من الرقابة والسيطرة على صفار الممولين.

٣ - ضعف الأنظمة المالية والرقابة الداخلية لصغار الممولين وعدم إمساك دفاتر وسجلات وأن وجدت فلا يتم القيد فيها بانتظام.

٤ - عدم وجود قواعد إرشادية تتعلق بكيفية محاسبة صغار الممولين ضريبيا مما يؤدى إلى زيادة تكاليف الالتزام وتمنع هؤلاء الممولين من الوفاء بالتزاماتهم الضريبية.

ولذا فإنه على الإدارة الضريبية أن لا تتبع القاعدة التى تفترض أنه على الرغم من ارتفاع عدد ممولى الأنشطة الصغيرة إلا أنهم يمثلون جزءا ضئيلا من الحصة الضريبية فهذه القاعدة خاطئة وهذا الافتراض خاطئ وهو الذى يؤدى إلى عدم التزام ممولى الضرائب من أصحاب المشروعات الصغيرة ، لذلك فعلى الإدارة الضريبية بذل قصارى جهدها لتخفيض تكاليف التحصيل وزيادة الإيراد الضريبى الذى يحققه ممولى المشروعات الصغيرة والعمل

على تنشيط عمليات الحصر الضريبي لمولى هذه الفئة من المشروعات ومحاولة زيادة عددهم إذ أن الاهتمام بصغار الممولين الذين هم أصحاب المشروعات الصغيرة قد لا يؤدي إلى زيادة الحصيلة على المدى القصير ولكنه بالتأكيد سيحدث فرقاً على المدى المتوسط والطويل .

ان هذا الأمر لهو من الأهمية أن تهتم به الإدارة الضريبية لأنه وبمثال بسيط لو كان في قاعدة الهرم ٢٠٠٠ ممول من ممولي المشروعات الصغيرة يدفع كل ممول بتقدير ذاتي والتزام طوعى ١٠٠٠ جنيه ضريبة عن نشاطه من المشروع الصغير وهناك في قمة الهرم عدد مائة من كبار الممولين يقوموا أيضاً بسداد ضريبة من واقع إقراراتهم لكل واحد منهم ١٥٠٠٠ جنيه فان الحصيلة الضريبية المحققة من ممولي المشروعات الصغيرة تكون $2000 \times 1000 = 2000000$ (مليون جنيه) في حين ان الحصيلة من ممولي كبار الممولين في ذات المثال $100 = 1500 \times 1500000$ (مليون ونصف جنيه) .

ولا شك ان المشروعات الصغيرة وفي ضوء الاهتمام بها سوف

تفرز على الصطح منشآت متوسطة ممولين ومنشآت كبار ممولين في المستقبل ومن هنا يأتى الاهتمام بزيادة تصيل عمليات الحصر والالتزام لمولى المشروعات الصغيرة.

ان هذا الأمر في حصر المشروعات الصغيرة ليس أمراً سهلاً ويمكن ان يتحقق بين يوم وضى ولكنه في الواقع يحتاج الى كثير من السياسات سواء أكانت سياسات تشجيعية يمكن ان تقدمها الإدارة الضريبية من خلال قواعد معاسبة بسيطة ، تيسيرات في تقديم الإقرار الضريبي ، حوافز ضريبية متنوعة وغيرها من وسائل التشجيع على التسجيل الضريبي.

أو وسائل رقابية فعالة على ممولي الضريبة من أصحاب المشروعات الصغيرة حيث ان الرقابة الفعالة تؤدي الى تحقيق العدالة الضريبية فليس من المنطق ان يتهرب أصحاب الأعمال الذين يعملون لصالح أنفسهم رغم أنهم يحققون إيرادات وأرباح مرتفعة لا يسددون عنها ضريبة أو يسددون عنها ضريبة أقل من أولئك الموظفين الذين يعملون في جهات تخصص منهم الضريبة المستحقة عليهم من

المنبع.

وهناك طريقتان تستطيع الإدارة الضريبية الرقابة من خلالها على المشروعات الصغيرة:

الطريقة الأولى : التقسيم القياسي : ويطبق على غالبية صغار الممولين الذين لا يمارسون النشاط من خلال كيان رسمي يمكن من خلاله الحكم عليهم بدقة ولذلك يعتبر هذا التقسيم نهائياً ومن ثم لا يتمتعون بالخصم الضريبي حيث أنهم لا يقدمون إقرارات ضريبية.

الطريقة الثانية : التقسيم الاستثنائي : ويختلف من ممول صغير لآخر وفقاً للظروف والمبررات التي تستدعي ذلك.

وهناك بعض المؤشرات الافتراضية التي يتم على أساسها اختيار أسلوب التقويم مثل نوعية النشاط الذي يمارسه الممول ، حجم الأعمال ، هامش الربح ، فئات الضريبة والتي تنشأ بناء على نوعين من الحصر:

الحصر الأساسي : وهو عبارة عن مجموعة من الدراسات الميدانية على فترات زمنية تتراوح من (٣) الى (٥) سنوات.

الحصر الثانوي : ويتم على فترات زمنية سنوية أو ربع

سبوية لتحديث الحصر
الأساسي .

ولكن هل عمليات الحصر
بمفردها كافية لكي لا يتهرب
ممولي المشروعات الصغيرة من
التزامهم الضريبي ؟ وكيف يتم
الوصول إلى أن يقوم ممولى
هذه المشروعات الصغيرة
بالإفصاح عن نشاطهم دون
رقيب ؟ لا شك أن تحقيق ذلك
يراه البعض أمرا صعبا ولكن
هناك بعد آخر يتميز به المواطن
المصرى وهو أنه يريد أن يعيش
فى استقرار بشرط ألا تأخذ
منه كل ما حققه من إيراد وهذا
أمر طبيعى ، بدليل أن الممول
الذى يقوم بالاتفاق مع المأمورية
من خلال اللجان الداخلية قد
يضحى فى بعض الأحيان
بالاتفاق على بعض البنود فى
سبيل الاستقرار .

لذلك فإنه يقع على الإدارة
الضريبية دورا هاما فى تحديث
العمليات الإدارية والفنية
لضبط الالتزام الضريبي
لمجتمع المشروعات الصغيرة
ويقع على الإدارة الضريبية عبئا
كبيرا فى تقديم الأساليب
والأسس والقواعد البسيطة
والسهلة الفهم لممولي
المشروعات الصغيرة والتي من
شأنها تساعدهم فى الإفصاح
عن نشاطهم المخفى وغير

المخفى والدخول فى المنظومة
الضريبية وهذا ما سيتم تناوله
فى فصل تالى .

الفصل الثانى

الجوانب الإدارية للمعاملة
الضريبية للمشروعات الصغيرة
بدراسة مقارنة

اعتمدت الدول المتقدمة صناعيا
على الصناعات الصغيرة فى
بواكير نموها الاقتصادى فى
القرن التاسع عشر والنصف
الأول من القرن الماضى ، كما
حققت دول النور الآسيوية
نموا اقتصاديا كان قوامه
الاعتماد على الصناعات
الصغيرة فى الأربعين عاما
المنصرمة ، وفيما يلى توضيحا
لبعض التجارب الدولية فى
مجال دعم الصناعات الصغيرة
والتوسطة والتي يمكن ان
تستفيد منها دول مجلس
التعاون الخليجى عند وضع
الخطط والبرامج والسياسات
الصناعية الهادفة إلى تفعيل
دور الصناعات الصغيرة
والتوسطة فى الاقتصاد الوطنى
وفى التنمية الاقتصادية .

١ - التجربة اليابانية :

اعتمد اليابانيون فى تشجيع
وتطوير الصناعات الصغيرة
على الركائز التالية :

* تحديث وبناء هياكل
تنظيمية للمنشآت الصناعية

الصغيرة تشجع على ضم
المنشآت التى تعمل فى
مجال تنافسى فى ذلك
النشاط ، مثل المجمعات
الصناعية والخدمية
التعاونية والاتحادات
الإقليمية للمنشآت الصغيرة .

* إنشاء العديد من المؤسسات
التمويلية ومؤسسات
الضمان الاجتماعى .
* المساواة مع القطاع
الحكومى فى المزايا
والشروط التعاقدية .

* دعم الشركات الصغيرة
المتعثرة ومعونتها للتكيف مع
الأوضاع الاقتصادية المتغيرة
عن طرق توفير قرض بدون
فوائد وبدون ضمانات ومنح
تسهيلات فى السداد
واعتبار الأقساط بمثابة
خسائر عند المحاسبة
الضريبية .

* توثيق الروابط بين المنشآت
الصناعية الصغيرة والكبيرة
وفقا لنظام التعاقد من
الباطن من خلال إعداد
برامج متطورة لتحسين
جودة منتج المشروعات
الصغيرة وتطبيق نظم مرنة
تكفل تدفق التقنيات
والمعلومات ورأس المال فيما
بين الشركات .

٢- التجربة الكندية :

تتركز التجربة الكندية في دعمها للصناعات الصغيرة على مايلي:

■ تشجيع البحث والتطوير في مجال الابتكارات والتصميمات الهندسية للمنتجات .

■ تطوير أساليب الإنتاج في الصناعات الصغيرة وتحفيز أصحابها على تطبيق تقنيات حديثة .

■ تشجيع الصناعات الصغيرة التي تتمتع بقدرات وإمكانات تصديرية .

■ حماية الصناعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة غير العادلة التي تتعرض لها من قبل الصناعات الكبيرة .

■ إلغاء القيود التنظيمية الحكومية غير الضرورية التي تعيق نمو الصناعات الصغيرة . وتتمثل أهم الحوافز والتسهيلات المقدمة للصناعات الصغيرة مايلي :

● الإعفاء من ضريبة المبيعات بالنسبة للمصانع التي تقل مبيعاتها السنوية عن ٥٠٪ ألف دولار كندي .

● الإعفاء من ضريبة الكسب الرأسمالي في حالة انتقال ملكية الأسهم من صاحب المنشأة لأبنائه وأحفاده .

● الإعفاء من الضريبة

الفيدرالية المقررة على الآلات والمعدات المستوردة .

● تشجيع الشركات الكبرى على التعاقد من الباطن مع المؤسسات الصغيرة .

● تبسيط إجراءات التصدير والضمانات المطلوبة بالنسبة للمنشآت الصغيرة .

٣) التجربة الهندية :

اتخذت الحكومة الهندية وطيلة الخمسين سنة المنصرمة عدة إجراءات وتدابير لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة يمكن إيجاز أهمها بالآتي :

■ الإعفاء من الضرائب المحلية والضرائب المقررة على المشتريات من مستلزمات الإنتاج .

■ منح إعانة رأسمالية من الحكومة المركزية في حدود ١٥٪ من قيمة الاستثمارات الثابتة للمشاريع الصناعية الجديدة .

■ تطبيق أسعار تفضيلية في عقود الشراء الحكومية المبرمة مع المنشآت الصغيرة بفارق سعر ١٥٪ .

■ تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة تفضيلية لصغار الصناع والحرفيين من خلال المصارف التجارية وبنك الهند لتنمية الصناعية والبنوك التعاونية والبنوك الإقليمية .

■ توفير المعدات المستوردة والمحلية بنظام التمويل التأجيري .

■ توفير الأراضي وخدمات الماء والكهرباء بأسعار مدعمة ■ إعطاء أولوية للمنشآت الصناعية الصغيرة في التعاقدات من الباطن .

■ تنظيم المعارض التجارية ، وإنشاء جمعيات تعاونية لخدمة العملاء وإنشاء غرف عرض للمنتجات في الخارج .

■ إنشاء صندوق دعم التطوير التكنولوجي للمشروعات الصغيرة يهدف إلى تقديم الدعم المالي الذي من شأنه رفع الكفاءة التقنية للمشاريع الصغيرة وتحسين مستوى العمالة مما يزيد من قدرتها على المنافسة .

وتعتبر الإدارة الضريبية من خلال تجاربها السابقة مع ممولى المنشآت الصغيرة وصغار الممولين ومحاولاتهم الدائمة في التهرب من الضريبة سببا يؤيد عدم جدوى امتداد سياستها الضريبية الى هذه الفئة من الممولين ويستلزم هذا قيام الإدارة الضريبية بإتباع سياسة ضريبية حذرة موجهة بشكل خاص لصغار الممولين تهدف الى زيادة الضريبة المحصلة منهم وفي هذا الصدد

نستطيع ان نقدم مثال لما تم تطبيقه في هولندا حينما ألزمت الإدارة الضريبية كبرى الشركات باحتجاز الضريبة على القيمة المضافة من المنبع على صغار المقاولين ومن ثم تضمن قيام هؤلاء المقاولين بسداد جزء من العبء الضريبي المستحق عليهم ، الا أن هناك كثير من الخبراء في مجال السياسة الضريبية يرون ان هذه السياسة الحذرة لا تحقق أهداف المشرع المرجوة من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ اذ يهدف الى تحقيق المزيد من الايجابيات المتفق عليها ومن بينها عدالة توزيع العبء الضريبي وتطوير الإدارة الضريبية مع ارساء دعائم الثقة المتبادلة بينها وبين الممولين مما من شأنه توسيع قاعدة المجتمع الضريبي ، وحيث ان التطبيق العملي لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد كشفت عن ثغرات يقتضى الامر تداركها لا سيما وان المشاهد من تتبع تعديل النظم الضريبية المقارنة خلال العقدين الماضيين أن هذا التعديل في الدول المتقدمة والنامية على السواء يقوم على ركيزتين أساسيتين أولاهما : تخفيض الضرائب الضريبية

وثانيتهما : توسيع القاعدة الضريبية من خلال تشجيع ممولين جدد على الدخول تحت مظلة الخضوع الطوعي والحد من اللجوء الى الإعفاءات او التخفيضات الضريبية.

وهذا لن يتحقق من خلال سياسة الحذر وعدم الثقة من قبل كل من الممول والإدارة الضريبية كل في الآخر ولكن من خلال تحديث العمليات الإدارية لضبط الالتزام الضريبي لمجتمع المشروعات الصغيرة وذلك من خلال :

١- تحديث العمليات الضريبية : وذلك من خلال :

(أ) تحديث أساليب الحصر الاساسى والثانوى دوريا لضمان العدالة ودقة الأسس المستخدمة لتحديد التزامات أصحاب المشروعات الصغيرة الضريبية.

(ب) إتباع الإدارة الضريبية مناهج إدارية خاصة تعتمد على تقسيم الممولين الى مجموعات وفقا لأنواع رئيسية قليلة المخاطر واستخلاص الصفات الواضحة لابرار السلوك الملتزم وهناك العديد من المعايير التى يمكن استخدامها كمؤشرات

للمخاطر منها :

■ المعاملات القائمة على المقايضة التى تخفى التهريب مثل (عدم الالتزام بالإخطار عن النشاط - عدم تقديم الإقرار الضريبي - إدراج بيانات خاطئة بالإقرار) .

■ إمساك دفاتر وسجلات غير دقيقة أو عدم الإمساك بأية سجلات على الإطلاق.

■ زيادة المشاركة فى الاقتصاد غير الرسمى.

■ المعاملات النقدية.

■ عدم وجود مشورة ضريبية مهنية.

■ المشاركة فى العديد من من صفقات التجزئة الصغيرة والتى يصعب تتبعها فى قطاع الخدمات.

ومن المناهج الإدارية الضريبية للمشروعات الصغيرة ما يلي:

■ تقديم خدمة فعالة وذلك بإتباع الأساليب القائمة على الإدارة العادلة وغير الحيادية التى تتضمن قوانين ولوائح تتمتع بالشفافية وتسمح بسهولة الاطلاع على معلومات وبيانات واضحة عن الالتزامات الضريبية وتساعد الممولين على الوفاء بالتزاماتهم باستخدام وسائل الاتصال الفعالة والمتنوعة.

■ تخفيف عبء الالتزام الضريبي وذلك من خلال قيام الإدارة الضريبية بتبسيط التشريعات واللوائح والنماذج والعمل بشفافية للرد على استفسارات الممولين وتوحيد الإجراءات الضريبية على مستوى الدولة مما يعمل على تجنب المعاملات المختلفة في المأموريات والعمل على إعطاء كل ممول رقم تعريف متفرد بالنسبة للضرائب والجمارك وتيسير إجراءات التسجيل والبعد عن البيروقراطية يضاف الى تقديم معلومات مبسطة وواضحة عن ماهية وكيفية ومكان وموعد إتمام الإجراءات وتوضيح متطلبات إمساك الدفاتر والسجلات.

■ مواجهة مشاكل الإقرارات الضريبية وذلك من خلال توفير بعض الحلول للحد من قيام الممول بالاستئاع عن تقديم الاقرار أو تقديمه شاملا على بيانات غير صحيحة مما يؤدي الى خلق فجوة ضريبية ويمكن للإدارة الضريبية ان تراعى لمواجهة مشاكل الإقرارات من استخدام رقم تعريف ثابت للممول لكل أنواع الضرائب وربط اصدار رخص النشاط وغيرها من الرخص بتقديم الاقرار الضريبي والعمل على

التوسع في تقديم الإقرارات عن طرف آخر من أطراف التعاملات ومطابقة البيانات.

■ فحص المشروعات الصغيرة من خلال استخدام فاحصين مهرة لتحديد قيمة دخل الممول واستخدام الطرق والسلطات غير المباشرة لتأمين المعلومات التي يتم الحصول عليها من طرف آخر مثل عمليات البنوك والمشتريات والمبيعات ، والعمل على ان يتوفر للإدارة الضريبية السلطة القانونية لمتابعة الحصول على المعلومات المطلوبة ولا سيما تلك المعلومات الخاصة بحسابات البنوك.

■ تحصيل الديون وذلك من خلال استخدام قنوات مناسبة للاتصال مع الممولين مثل الخطابات ومراكز الاتصال والبريد الالكتروني والزيارات الشخصية بالشكل الذي يتناسب مع ملف كل ممول، مع إعطاء الممولين الفرصة لحل الدين عن طريق عمل الترتيبات اللازمة لسداده على أقساط أو سداد دفعة واحدة حسب كل حالة على حدة.

ج - الربط بين الأنظمة التقديرية التي سبق أن وضعتها الإدارة الضريبية والقواعد المحاسبية المتبعة وأساليب جمع المعلومات وبرامج التنفيذ

الجبرى وذلك من خلال استخدام أرقام ضريبية منفصلة ودفاتر مستقلة وممثلة للتسجيل ومتابعة التقييمات القياسية والاستثنائية والمدفوعات والعقوبات والتعديلات المتعلقة برد وخصم الضريبة.

د - إدراج برامج فحص المشروعات الصغيرة بالعينة ضمن برامج الفحص الرئيسية للممولين.

هـ - إبلاغ المأموريات بالقواعد العامة والفصلة التي حددتها الإدارة الضريبية لضمان التطبيق الموحد للقواعد المتعلقة بممولي المشروعات الصغيرة وخاصة تلك المرتبطة بأنشطة تحصيل الضريبة.

(٢) تحديث الأنشطة الوظيفية

من خلال (الحصر -

الإقرارات - خدمة

(الممولين)

وذلك من خلال تحديد أرقاماً ضريبية منفصلة لممولي المشروعات الصغيرة وإدراجها ضمن اكواد التعريف الضريبي المستخدمة في المأموريات التي يقع هؤلاء الممولين داخل نطاق اختصاصها .

مع وضع برامج للفحص الدوري والحصر للرقابة على ممولى المشروعات الصغيرة الغير

ملتزمين بالاطار عن نشاطهم وتقديم المشورة للمنشآت الملتزمة بالاطار عن نشاطها للتوجيه والتأكد من التزامهم لواجباتهم الضريبية.

٣ - تحديد إجراءات المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة

وذلك من خلال رفع مستوى إجراءات المحاسبة الضريبية لمولى هذه المشروعات مع ضرورة منح مولى هذه المشروعات بعض الامتيازات الضريبية كاعتماد الإقرار الأمين المقدم منهم وتخفيف العبء في إمساك الدفاتر بتبسيطها إلى أدنى حد ممكن ووضع أدلة تشمل الإرشادات العامة التي تمكنهم من إعداد إقراراتهم الضريبية وفقا للقواعد والأسس المحددة لذلك.

٤ - دراسة القضايا الخاصة بإدارة المشروعات الصغيرة

والتي من بينها الموازنة بين التكلفة والعائد والتي تمثل موازنة التكاليف الإدارية التي يتم إنفاقها للحصول على الالتزام الضريبي والعائد المحقق من هذا الالتزام .

فالإدارة الضريبية عند تعاملها مع المشروعات الصغيرة تواجه

مشكلة تحقيق التوازن بين التكلفة والعائد المحقق من التزامات المولين ضريبيا ولذا فيجب دراسة هذه القضايا والموازنة بينها بما يعود بالصالح على كل من الممول والحصيلة الضريبية في ذات الوقت.

٥ - الاهتمام بالهياكل التنظيمية للإدارة الضريبية

ومن خلال دراسة تجارب بعض الدول نجد أن هناك العديد من الدول قامت بتغيير هياكل الإدارات الضريبية فعلى سبيل المثال نيوزلندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا والمملكة المتحدة في تطوير إدارتها الضريبية للاستفادة من مزايا التغيرات التكنولوجية والاتصالات السلكية واللاسلكية والاتجاه نحو تحقيق الكفاءة التنظيمية والاستراتيجيات للتعامل مع معظم خدمات المولين وقضايا الالتزام الأقل تعقيدا، كما أن بعض الإدارات الضريبية في الدول النامية ولاسيما في أفريقيا والشرق الأوسط قد وضعت النظام المتكامل لتقسيم المولين إلى جانب وضعها لسياسات الإصلاح الضريبي حتى يمكن التعامل مع الالتزام الضريبي للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة بصورة أفضل وقامت هذه الدول بوضع برامج خاصة للتعامل مع مأموريات صفار المولين ويمكن أن تكون الاختيارات التنظيمية للإدارة الضريبية في ضوء ثلاثة هياكل أساسية يمكن أن نتناولها على النحو التالي:

١ - من حيث التعريف:

يمكن أن يتم التقسيم وفقا لما يلي :
أ - نوع الضريبة : وهذا التقسيم من أقدم الهياكل الضريبية ، ويتم من خلاله إنشاء مصالح ضريبية منفصلة لإدارة أنواع معينة من الضرائب كل مصلحة إرادية تقوم بالفعل بكافة الوظائف المطلوبة لإدارة الضريبة المستول عنها.

ب - وفقا للوظيفة: وفي إطار هذا النموذج يتم إنشاء إدارات منفصلة لكل وظيفة من الوظائف الرئيسية مثل :
- تشغيل ومتابعة القرارات.
- المدفوعات .
- الفحص .
- تحصيل المتأخرات .

ج - وفقا لتقسيم المولين إلى شرائح : وفي إطار هذا المنهج يوفر العاملين نطاق واسع من الخدمات الإدارية لمجموعة محددة من المولين حيث يتم تقسيم المولين إلى :
- مشروعات كبيرة

- مشروعات متوسطة الحجم.
- مشروعات لأنشطة صغيرة ومتناهية الصغر.

٢- من حيث المزايا:

ويمكن التقسيم وفقا لذلك على النحو التالي:

أ - وفقا لنوع الضريبة:
يعمل على تحديد المسؤوليات ووضع رقابة واضحة على كل نوع من أنواع الضرائب.

ب - وفقا للتقسيم حسب الوظيفة: وذلك من خلال ما يلي :

- رفع درجات التزام الممولين (من خلال القدرة على اجراء عمليات فحص مشترك لجميع أنواع الضرائب.

- زيادة انتاجية العاملين.

- تخفيض نطاق التواطؤ بين الممولين والعاملين بالضرائب.

ج - وفقا لتقسيم الممولين الى شرائح: وذلك من خلال :

- تخصيص وتوجيه الموارد وفقا لحجم الحصيلة.

- الموازنة الجيدة للتطبيق والخدمات وبرامج التوعية لأنواع الممولين.

٣- من حيث العيوب:

ويمكن التقسيم وفقا لذلك على النحو التالي:

أ - وفقا لنوع الضريبة : وذلك من خلال :

- تكاليف ادارية عالية.

- تكاليف التزام عالية للممولين (من خلال التعامل مع ادارات عديدة) .

- القابلية لوجود تواطؤ بين الممولين والعاملين بالضرائب وذلك عند اجراء الفحص وعرض الاقرارات والميزانيات باعتبار ان كل إدارة تعمل بصورة مستقلة.

ب - وفقا للتقسيم حسب الوظيفة وذلك من خلال:

- الاحتياجات الفريدة لمساعدة الممولين.

- قضايا الالتزام قد لا يتم توجيهها بشكل مناسب.

- وفقا للتقسيم حسب الشرائح : فان الميوب وفقا لذلك تبرز من خلال:

- التكاليف التي تحدث بسبب تكرار الوظائف التي تقع داخل كل تقسيم من خلال:

■ متابعة الاقرارات.

■ المدفوعات.

■ الفحص.

■ تحصيل المتأخرات.

٦- تخفيف عبء الالتزام

الضريبي للممولي

المشروعات الصغيرة

و المتناهية الصغر :

فعلى الادارة الضريبية للوصول الى توفير الحافز المناسب لتقديم ممولي هذه المشروعات

من تسجيل أنفسهم طواعية والالتزام بالدخول في المنظومة الضريبية دون أدنى تهرب ان تراعى تخفيف عبء الالتزام الضريبي عليهم خصوصا وأن كثير من هذه المشروعات تتعرض لحالات كساد ومناقسة وتعرض في كثير من الأحيان للخسارة وتعديل النشاط ويمكن للادارة الضريبية تخفيف عبء الالتزام الضريبي على هذه المشروعات من خلال:

أ - تسهيل اجراءات تقديم الاقرارات الضريبية ولذلك من خلال تقديمها لاقرار مبسط لا يميل الى التعقيد ، سهل في كتابته وملؤه ، معبرا عن حقيقة النشاط الخاص بالمنشأة ، وكذلك تبسيط النماذج وكتابة التعليمات بأسلوب واضح ومفهوم مع السماح بتقديم الاقرارات الكترونيا وكذا سداد الضريبة الكترونيا.

ب - تقديم معلومات مبسطة وواضحة عن ماهية وكيفية ومكان وموعد اتمام الاجراءات وتوضيح متطلبات امساك السجلات والدفاتر مع تبسيطها.

ج - توحيد الاجراءات

الضريبية على مستوى كل أقليم وإن أمكن على مستوى الدولة ككل مما يعمل على تجنب المعاملات المختلفة في الماموريات.

د - إعطاء كل ممول رقم تعريف متفرد وذلك لمساعدته في التعامل مع الإدارة الضريبية دون تمقيد للأجراءات وتجنب الخلط بين بيانات الممولين خصوصا وأنها قد تكون متشابهة إلى حد كبير.

هـ - تبسيط التشريعات واللوائح والنماذج وتقديمها لمولى هذه الفئة بصورة مبسطة سهلة الفهم دون تمقيد.

و - العمل بشفافية وتقديم الخدمات الاعلامية والاعلانية بالرد على كافة التساؤلات وتسهيل الاجراءات.

من هنا فإن الباحث يرى أن تحديث الإدارة الضريبية والاهتمام بالجوانب الإدارية للمعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة سوف يكون له تأثير ايجابي على جذب شريحة كبيرة من ممولى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التعامل مع المنظومة الضريبية والدخول في الالتزام الضريبى الطوعى وتقليل نسبة التهرب

الضريبى والقضاء على سلبيات الاداء الضريبى فى ظل هيكل ادارى سابق يهتم بملفات كبار الممولين وذات الحصيلة على حساب قطاع كبير من الملفات لا يتم دخولها فى المنظومة الضريبية مما يؤدى الى العجز فى الحصيلة الضريبية دون وعى حقيقى بأسباب مشكلة العجز فى الحصيلة الضريبية الا أن الاهتمام بالجوانب الادارية مع وضع تعريف دقيق للمشروعات الصغيرة بمفردهما لا يستطيع تحقيق أهداف المشرع الضريبى فى القضاء على ظاهرة التهرب الضريبى ودخول ممولى المشروعات الصغيرة فى المنظومة الضريبية بل أن هناك امرا هاما وهو تحديث اجراءات المحاسبة الضريبية للمشروعات الصغيرة ووضع أسس محاسبية ضريبية تتسم بالمعدالة والفاعلية وهذا ما سوف يتناوله الباحث فى الفصل التالى.

الفصل الثالث

التصميم الضريبى لفرض الضريبة على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

على الرغم من ضرورة منح المشروعات الصغيرة بعض الامتيازات الضريبية الا أن التشريعات الضريبية يجب الا

تفرض فى منح تلك الامتيازات للمنشآت الصغيرة ويجب المطالبة بمقتضى القانون بأعداد القوائم المالية الخاصة بالمشروعات وفحصها ضريبيا، وقد نصت معايير المحاسبة المهنية صراحة على أنه لا يجب أن يتم استبعاد صفار الممولين من برامج الفحص بأى حال من الأحوال ولكن يفضل استخدام نظام الفحص بالعينة وتصنيف صفار الممولين واتباع أسلوب تحليل المخاطر .

ويجب أن يتم الفحص من خلال استخدام برامج فحص مبسطة وموفرة للتكاليف لفحص عينات تتكون من مختلف أنشطة ممولى المشروعات الصغيرة سنويا علاوة على تقسيم تلك البرامج إلى برامج للفحص الميدانى والفحص المكتبى والفحص الموحد الذى يتم من خلال برامج الرقابة والتحقق المصممة خصيصا لفحص ضريبتى الدخل والضريبة على المبيعات معا .

ويلاحظ أن ممولى المشروعات الصغيرة عيادة الذين لا يمارسون أنشطتهم من خلال كيان رسمى والذين يسددون الضريبة بناء على أسس تقديرية لا يلتزمون بامساك دفاتر كما أن كثير منهم وفقا

لاحصاءات مصلحة الضرائب المصرية لا يلتزمون بتقديم الاقرارات الضريبية ومع ذلك فان القانون الضريبى قد الزم عدد كبير منهم على امساك المستندات الرئيسية مثل فواتير البيع والشراء وسجلات النقدية التى تتضمن عمليات البيع والشراء اليومية والمصروفات المتعلقة بهما على ان تتضمن هذه السجلات بيانا عن الأصول والخصوم لتتبع الدائنين والمدينين.

ويلاحظ أن المشرع المصرى فى المادة ١٨ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قد نص على أنه يصدر بقواعد وأسس المحاسبة الضريبية واجراءات تحصيل الضريبة على أرباح المنشآت الصغيرة قرار من الوزير وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنمية المنشآت الصغيرة الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ وذلك بما يتفق مع طبيعتها ويسر اسلوب معاملتها الضريبية.

ومن خلال دراستنا فى الفصل الأول ومن خلال تعريف المنشأة الصغيرة اتضح أن ٩٩٪ من المنشآت القائمة فى مصر تعتبر منشآت صغيرة وفقا للمعايير التى استخلصت من قانون تنمية المنشآت الصغيرة ولذلك

فان هذه المادة تمثل بعدا هاما لكل ممولى الضريبة فى مصر وفى ضوءها سوف يتحدد نجاح التشريع الضريبى وأهداف المشرع فى تحقيق حصر للمجتمع الضريبى من عدمه ولو كان هذا من وجهة نظر الباحث فقط الا أن هناك اتفاق فى أن القواعد الموضوعية لمحاسبة ممولى المنشآت الصغيرة سوف تحدد نسبة التهرب لممولى هذا القطاع ولذلك فمن الضرورى وضع قواعد تتفق وممولى هذا القطاع.

والدارس لنظم المحاسبة الضريبية لبعض الدول فى العالم لممولى المشروعات الصغيرة يجد انه تم الأخذ بأساليب بسيطة غير معقدة وسهلة من أجل العمل على تضيق دائرة التهرب لممولى المشروعات الصغيرة ومساعدتهم فى النهوض بمنشآتهم حتى تفرز من بينها منشآت متوسطة وكبيرة.

ومن الأمثلة المعروفة والشائعة أن شركة جوجل بدأت كمشروع صغير فى أحد الجراجات وهى الآن من اكبر المشروعات فى العالم باثره .

كما أن هناك تجربة اسكتلندا والتى بدأ العمل من خلال

قانونها بنظام تخفيف العبء الضريبى على المشروعات الصغيرة منذ أبريل ٢٠٠٣ وذلك بغرض مساعدة تلك المشروعات حيث تم النظر على أن الضريبة تشكل جزءا كبيرا من تكاليف المشروعات الصغيرة عنها فى المشروعات الأكبر حجما ، وطبقا لهذا النظام فان جميع المشروعات غير المحلية الموجودة فى اسكتلندا التى يصل حجم نشاطها الى حوالى ١١٥٠٠ جنيه استرلينى أو أقل لها حق الحصول على نسبة اعفاء من فئة الضريبة (٤٦,١ ٪) تتراوح بين ٥٪ و ٥٠٪ حسب حجم النشاط وهنا يهتم فى احتساب الضريبة بالحجم الاجمالى لكل الأنشطة التى يمارسها دافع الضريبة ومدى أحقية المشروع فى الحصول على الإعفاءات المقررة بالفعل فإذا كان المشروع مؤهلا لأى من الاعفاءات المقررة بالفعل التى تمنحه حق الحصول على اعفاء يصل الى ٥٠٪ على الأقل يصبح الحد الأقصى للاعفاء الذى يحصل عليه صغار الممولين وفقا لهذا النظام ٥٪ فقط.

ولتوضيح ذلك فإذا كان الشخص يمارس نشاطا واحدا يصل حجمه الى ٥٠٠٠ جنيه استرلينى ولا يمارس أى أنشطة

أخرى في اسكتلندا ففي هذه الحالة تصبح نسبة الاعفاء وفقا لهذا النظام ٢٠٪ قيمة الضريبة = حجم النشاط × فئة الضريبة × مكل نسبة الاعفاء

أي تساوى ٥٠٠٠ × ٤٦,١ ٪ = ٧٠ ٪ = ١٦١٢,٥ جنيه استرليني

وإذا قام الممول بممارسة أكثر من نشاط في منشأة فردية ويصل حجم النشاط الأول الى ٣٥٠٠ جنيه استرليني والنشاط الآخر يبلغ حجمه ١٥٠٠ جنيه استرليني ولا يمتلك أى أنشطة أخرى في اسكتلندا (أى أن اجمالى حجم أنشطته ٥٠٠٠ جنيه استرليني) ففي هذه الحالة تصبح نسبة الاعفاء وفقا لهذا النظام ٣٠٪

فقيمة الضريبة = حجم النشاط الأول × فئة الضريبة × مكل نسبة الاعفاء + حجم النشاط الثانى × فئة الضريبة × مكل نسبة الاعفاء

أي = (٣٥٠٠ × ٤٦,١ ٪ × ٧٠ ٪) + (١٥٠٠ × ٤٦,١ ٪ × ٧٠ ٪) = ٤٨٤,٥ + ١١٢٩,٤٥ = ١٦٣٣,٩٥ جنيه استرليني

وإذا كان الشخص يمارس أكثر من نشاط وكل نشاط من هذه الأنشطة يقع فى ولاية مختلفة يصل حجم النشاط الأول الى

٤٠٠٠ جنيه استرليني والنشاط الآخر يبلغ حجمه ٢٠٠٠ جنيه استرليني ولا يمارس أى أنشطة أخرى في اسكتلندا (أى أن اجمالى حجم أنشطته ٦٠٠٠ جنيه استرليني) ففي هذه الحالة تصبح نسبة الاعفاء وفقا لهذا النظام ٢٠٪

فقيمة الضريبة = حجم النشاط الأول × فئة الضريبة × مكل نسبة الاعفاء + حجم النشاط الثانى × فئة الضريبة × مكل نسبة الاعفاء .

أي = (٤٠٠٠ × ٤٦,١ ٪ × ٨٠ ٪) + (٢٠٠٠ × ٤٦,١ ٪ × ٨٠ ٪)

أي = ١٤٧٥,٢ + ٧٣٧,٦ = ٢٢١٢,٨ جنيه استرليني

وإذا كان الشخص يمارس نشاطا واحدا يصل حجمه الى ٤٠٠٠ جنيه استرليني ويخضع لاعفاء مقرر حاليا يصل الى ٥٠٪ ففي هذه الحالة يصبح الحد الأقصى للاعفاء طبقا لهذا النظام ٥٪ فقط

فقيمة الضريبة = حجم النشاط × فئة الضريبة × مكل نسبة الاعفاء

أي = (٤٠٠٠ × ٤٦,١ ٪ × ٩٥ ٪) × ٥٠ ٪ = ٨٧٥,٩ جنيه استرليني

وهناك حالة أخرى عند ممارسة شخص لأكثر من نشاط يصل اجمالى قيمتها أكثر من ١١٥٠٠ جنيه استرليني

ولكن لا يزيد حجم النشاط الواحد عن ١١٥٠٠ جنيه استرليني كأن يمارس شخص ثلاثة أنشطة يبلغ حجمها على التوالى ٤٠٠٠ ، ٤٠٠٠ ، ٥٠٠٠ جنيه استرليني أى أن اجمالى حجم أنشطته ١٣٠٠٠ جنيه استرليني وبالتالي تصبح نسبة الاعفاء وفقا لهذا النظام ٥٪ وتكون الضريبة محسوبة على النحو التالى.

قيمة الضريبة = حجم النشاط الأول × فئة الضريبة × مكل نسبة الاعفاء + حجم النشاط الثانى × فئة الضريبة × مكل نسبة الاعفاء + حجم النشاط الثالث × فئة الضريبة × مكل نسبة الاعفاء .

أي تساوى = (٤٠٠٠ × ٤٦,١ ٪ × ٩٥ ٪) + (٤٠٠٠ × ٤٦,١ ٪ × ٩٥ ٪) + (٥٠٠٠ × ٤٦,١ ٪ × ٩٥ ٪)

= ١٧٥١,٨ + ١٧٥١,٨ + ٥٦٩٢,٢٥ = ٢١٨٩,٧٥ جنيه استرليني

كما أن هناك تجربة روسية والتى تكف على تبسيط وتقليل عبء الضريبة عن صغار الممولين حيث قررت اعتبار من ٢٠٠٢/١/١ السماح لأصحاب المشروعات الصغيرة بالاختيار بين ٢٠٪ ضريبة موحدة على صافى الربح أو ٨٪ ضريبة

موحدة على اجمالي الايراد
ايهما اقل . واعفاء صفار
المولين من الضريبة على
القيمة المضافة وضريبة
المبيعات والضريبة العقارية
والتأمينات الاجتماعية.

وفي المملكة المتحدة وفي اطار
تخفيض تكاليف الالتزام
لتشجيع صفار المولين ولساندة
الأنشطة الصغيرة لتبدأ نشاطها
تم وضع عدد من المعايير منها
تخفيض السعر الاساسى
لضريبة الشركات من ١٠٪ الى
سعر الصفر وهذا يعنى ان
١٥٠٠٠ شركة بالمملكة المتحدة
لن تقوم بدفع ضريبة الشركات
وتخفيض السعر الاساسى
للشركات الصغيرة من ٢٠٪ الى
١٩٪ ويستفيد من هذا
التخفيض نحو ٣٣٥٠٠٠ شركة.
كذلك وتيسيرا على ممولى
المشروعات الصغيرة وضعت
المملكة المتحدة خطة من ثلاثة
مراحل للتوسع فى تقديم
الاقرازات الكترونيا مع تخفيض
صفار المولين وهم اصحاب
العمل الذين يقل عدد موظفيهم
عن ٥٠ موظف والذي يبلغ
متوسط دخل الموظف منهم ٢٥٠
جنيه استرلينى تحفيزا ماليا
لاتباع نظام الاقرازات
الالكترونية الذى بدأ تنفيذه فى
العام المالى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ .

وفي الصين تحسب الضريبة
الخاصة بصفار المولين على
اساس اجمالى الدخل من
المبيعات أو الخدمات الخاضعة
للضريبة عن طريق تطبيق الفئة
الضريبية الملائمة ٤٪ للقطاع
التجارى ٦٪ للقطاعات الأخرى
أى أن الضريبة المستحقة =
قيمة المبيعات × الفئة
الضريبية المعمول بها .

وفي أمريكا اللاتينية اتبعت
معظم دول أمريكا اللاتينية عدد
كبير من الأنظمة المبسطة
بالنسبة للمحاسبة الضريبية
للمشروعات الصغيرة فتستخدم
بعض الدول رقم الأعمال
كمعيار اساسى مثل البرازيل
وشيلي وجمهورية الدومينيكان
وتستخدم بعض الدول الأخرى
مقاييس موضوعية مثل الموقع
الفعلى وفاتورة الكهرباء وعدد
الموظفين أو عدد المركبات كما
هو مطبق فى الأرجنتين
وبوليفيا وكوستاريكا .

كما تقدم بعض الدول نظم
افتراضية للأفراد واصحاب
الأعمال والأنشطة غير المدمجة
مثل الرجنتين وبوليفيا
وكولومبيا وشيلي وتقدم دول
اخرى مثل البرازيل وكوستاريكا
أنظمة للشركات والأنشطة
الدمجة .

ويتم حساب الضريبة للتبسيط

والتسهيل فى دول أمريكا
اللاتينية مثل البرازيل وشيلي
وجمهورية الدومينيكان وبيرو
بنسبة من رقمن الأعمال وفى
الأرجنتين وبوليفيا وشيلي
والمكسيك ونيكارجوا وبيرو
وأورجواى تستخدم القيمة
الثابتة للضريبة .

هذا فضلا على أن هناك نظم
مطبقة فى بعض الدول
باستخدام نظام احتجاز ضريبة
الدخل على الواردات كما هو
مطبق فى دول بنين
وبوركينا فاسو وبورندى كما أن
حساب الضريبة يتم فى بعض
دول افريقيا مثل بوركينا فاسو
وتوجو بنسبة ثابتة تختلف من
رقم اعمال لآخر وفى رواندا
وتنزانيا بنسبة من رقم
الأعمال .

مما سبق يتضح أنه ولتوفير
مزيد من الثقة لاصحاب
المشروعات الصغيرة للدخول
الى المنظومة الضريبية يجب
وضع نظام ضريبي مبسط أو
افتراضى يحل محل النظام
القياسى للضريبة . ويجب الأخذ
فى الاعتبار عند وضع القواعد
والأسس التى تقرض من خلالها
الضريبة على المشروعات
الصغيرة ما يلى :

مراعاة الأسس الأكثر شيوعا
لاختيار الأنظمة الضريبية

وهي:

١- رقم الأعمال أو اجمالي

المتحصلات

ويعتبر رقم الأعمال من الأسس الهامة للأسباب التالية:

أ - يتم اللجوء اليه نظرا لأن غالبية اصحاب ومديري المشروعات والأنشطة بغض النظر عن مدى صغر حجمها لديهم فكرة جيدة عن متحصلاتهم النقدية حتى ولم يكن لديهم سجلات دقيقة للنفقات والمصروفات .

ب - كما يعتبر اجمالي المتحصلات أو رقم الأعمال وعاءا يسهل مراقبته وعنصر رئيسي في تصميم النظم لمعاملة المشروعات الصغيرة .

ج - يكون أساسا لتحديد حد التسجيل لضريبة القيمة المضافة بالنسبة للممول ومن ثم تحديد ما إذا كان الممول من المشروعات الصغيرة أم لا .

د - يعد من المشكلات المرتبطة بالانتقال من الأنظمة الضريبية الافتراضية الى الأنظمة الحقيقية .

٢- التدقيق النقدي

وينظر اليه من خلال النقاط التالية:

أ - هو أحد البدائل لإحلال الضريبة على الدخل .

ب - هو نظام يعتمد على فرض الضريبة على أساس التدفق النقدي بدلا من استخدام نظام الاستحقاق .

ج - يسمح هذا النظام باعتبار الانفاق الاستثماري من المصروفات التي يجوز خصمها .

د - يؤدي الى تحديد الدخل بشكل أكثر دقة عن رقم الأعمال

هـ - من مميزاته انه يتطلب امساك دفاتر وسجلات غير معقدة .

٢- مؤشرات أخرى

هذه المؤشرات الأخرى يمكن أن نتناولها في النقاط التالية:

أ - استخدام فرض الضريبة الثابتة بتحديد مبلغها على أساس نوعية النشاط .

ب - استحقاق الضريبة وفقا لعدد من المؤشرات مثل المشتريات ، المبيعات ، عدد الموظفين، الأجهزة والمعدات و وسائل النقل .

ج - استخدام قواعد التقييم المستخدمة في التقدير للوصول الى الضريبة كمساحة المنشأة وموقع المنشأة ونوع النشاط

والقدرة التنافسية وعدد ساعات العمل وعدد أيام العمل .

د - استخدام الأصول كمؤشر على حجم العائد المحقق فمثلا المنشأة الصغيرة التي تمارس عملها في عقار ثابت قد تفرض عليها الضريبة على أساس القيمة الاجارية التي يتم سدادها كمؤشر على حجم النشاط والمنشأة التي تعمل من خلال استئجار سيارة بنظام التاجير التمويلي يتم فرض الضريبة عليها على أساس القيمة الاجارية التي يتم سدادها وهكذا .

ومن هنا يعتبر اجمالي المتحصلات أو رقم الأعمال وعاءا يسهل مراقبته وعنصرا أساسيا في تصميم النظم لمعاملة صفار المولين . وعند وضع قواعد بالنسبة لرقم الأعمال فيجب الأخذ في الاعتبار موقع النشاط وحاجة المجتمع اليه وعامل المنافسة وما سبق وصدر من نسب مجمل ربح قياسية طبقا لما استقر عليه الرأي بإحكام المحاكم ولجان الطعن واللجان الداخلية وعدد أيام العمل مع الأخذ في الاعتبار عدد أيام الأجازات والمعطلات والقدرة البيعية

للمنشة ومساحتها واستهلاكها
للانارة وعدد العاملين بها ورأس
المال المستثمر والعامل بها .

كذلك فان قيمة التدفقات
النقدية تعد مؤشر فعال عند
وضع اسس وقواعد محاسبة
المنشآت الصغيرة .

ولا نستطيع ان نغفل قيمة
الأصول والموجودات بالمنشة
والقيمة الايجارية للأصول عند
تحديد وعاء الضريبة
للمشروعات الصغيرة .

يضاف الى ذلك فانه يجب
مراعاة مجموعة من الاعتبارات
عند تصميم أنظمة خاصة
بالمشروعات الصغيرة حيث
يجب مراعاة الآتى:

١ - يجب تحديد اسعار وفئات
الضريبة بصورة فعالة واقعية
وليست مرتفعة جدا حتى لا
تقوم المشروعات الصغيرة
باخفاء نشاطها واللجوء
للهرب .

٢ - يجب ان يكون النظام المتبع
نظام قوى ومرن بالشكل
الذى يسمح بمواجهة أى
تشوهات او فساد فى
عملية التحصيل . وتشجيعه
لا القضاء على نشاطه .

٣ - يجب ان يتميز النظام
الضريبي بالشفافية
والموضوعية .

٤ - يجب ان تلام الضريبة

قدرة الممول وتمكس من خلال
تحصيلها البعد الاجتماعى

نتائج البحث والتوصيات

من خلال الدراسة التى قمنا بها
توصل الباحث الى أهمية
تحديد مفهوم واضح ودقيق
لتعريف المنشأة الصغيرة اذ أن
التعريف المحدد لهذه المنشأة
سوف يساعد على تحديد
المجتمع الضريبي بصورة سليمة
مما يحقق اهداف المشرع
الضريبي وبالتالى يتحقق فرض
البحث كما أن تحقيق أهداف
المشرع الضريبي فى حصر
المجتمع الضريبي من خلال
قواعد واسس محاسبية
المشروعات الصغيرة سوف
يتحقق من خلال الاهتمام
بالجوانب الإدارية للمعاملة
الضريبية للمشروعات الصغيرة
المعمل على تصميم القواعد
والأسس الضريبية لفرض
الضريبة على المشروعات
الصغيرة والمتناهية الصغر .

ويوصى الباحث بضرورة صدور
قرار وزير المالية بتحديد قواعد
وأسس محاسبة المشروعات
الصغيرة فى ضوء ما يتلائم
والبيئة المصرية مع امكانية
الاستفادة من تجربة اسكتلندا
فى محاسبة المشروعات

الصغيرة والمنوه عنها بالدراسة
من خلال اخذ حجم النشاط
وقسمة الضريبة ومكمل نسبة
الاعفاء بعين الاعتبار .

مراجع الدراسة باللغة العربية

- القانون الضريبي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
- قرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥
- صندوق النقد الدولى: العلاقة بين الادارة الضريبية وصغار الممولين
- كيفية ادارة صغار الممولين من وجهة نظر الادارة الضريبية .
- أبحاث الادارة المساهمة للبحوث المقارنة مصلحة الضرائب .

باللغة الأجنبية

- Enterprise finland- Exemptions from vat.
- IMF discussion paper, Tax administration & the small taxpayer.
- Managing small and medium taxpayers
- www1.wordbank.org.
- small business rate relief 2005/2006
- www.scotland.gov.uk
- Tax guide for small businesses 2006/2007-south Africa
- Uganda revenue authority- taxes for national development
- Vat tax law-special tax regimes (small taxpayers)- Serbia
- Warsaw business journal (October 18 th , 2006)-poland
- www.law-bridge.netchina
- www.ITDweb.org-

أثر معايير المحاسبة المصرية على قياس إيرادات العمليات الجارية للنشاط التجارى والصناعى الخاضعة للضريبة فى ظل القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية

دكتور / محمد عباس بدوى

استاذ المحاسبة والضرائب

عميد كلية التجارة بدمهور (سابقاً) - كلية التجارة جامعة الإسكندرية

النشاط التجارى والصناعى
، بصافى الربح أو الخسارة
الواردة بقائمة الدخل المعدة
وفقاً لمعايير المحاسبة
المصرية ويراعى فى ذلك
على الأخص :

- التوزيعات .

- فروق تقييم العملة .

- تصحيح الأخطاء التى تدرج

ضمن حقوق الملكية ولا

تحمل على قائمة الدخل .

- تغيير السياسات .

- الاستثمارات .

ولما كانت معايير المحاسبة

المصرية عديدة (٢٥ معياراً) ،

فإن هذا الموضوع الذى سيتم

عرضه سيركز على مناقشة

الأثار الضريبية لبعض معايير

المحاسبة على قياس إيرادات

العمليات الجارية للنشاط

وبطبيعة الحال ، فإن قياس
الربح الضريبى سوف يتأثر
بالمعالجات التى تقضى بها
هذه المعايير ، فإن القانون ٩١
لسنة ٢٠٠٥ أقر استخدام
معايير المحاسبة المصرية
حيث تنص الفقرة الثانية من
المادة (١٧) من القانون على
أن :

« يتحدد صافى الربح على
أساس قائمة الدخل المعدة
وفقاً لمعايير المحاسبة
المصرية ، كما يتحدد
وعاء الضريبة بتطبيق
أحكام هذا القانون على
صافى الربح المشار إليه »

كما تنص المادة (٧٠) من
اللائحة التنفيذية للقانون
على أن : « تحدد أرباح

تعد معايير المحاسبة المصرية
الصادرة بقرار وزير الاستثمار
رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ ملزمة
لجميع شركات الأموال وإن
يرغب فى تطبيقها من
شركات الأشخاص ، وذلك
لتحقيق ارتفاع جودة القوائم
المالية بما فيها من إفصاح
وشفافية تساعد جميع
المهتمين بهذه الشركات فى
فهم هذه القوائم واتخاذ
قراراتهم الاقتصادية والمالية
على أساس سليم يتمثل فى
قوائم مالية أعدت طبقاً
لأحدث ما صدر فى العالم
من معايير وتوضيح الأوضاع
المالية الفعلية لتلك الشركات ،
كما تساهم أيضاً فى تحسين
تطبيق الشركات لبادئ
ومعايير الحوكمة .

التجارى والصناعى الخاضعة للضريبة ، على أن نوالى بعد ذلك مناقشة غيرها من الآثار فى بحوث أخرى .

فلقد تناولت المادة (١٧) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نطاق أرباح النشاط التجارى والصناعى الخاضعة للضريبة - سواء على دخل الأشخاص الطبيعيين أو على أرباح الأشخاص الاعتباريين - حيث تنص على أن :

« تحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى على أساس الإيراد الناتج عن جميع العمليات التجارية والصناعية بما فى ذلك الأرباح الناتجة عن بيع أصول المنشأة المنصوص عليها فى البنود ٢ و ٣ من المادة ٢٥ من القانون والأرباح المحققة من التعويضات التى يحصل عليها الممول نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أى أصل من هذه الأصول وكذلك أرباح التصفية التى تحققت خلال الفترة الضريبية وذلك كله بعد

خصم جميع التكاليف واجبة الخصم .

ويتحدد صافى الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، كما يتحدد وعاء الضريبة بتطبيق أحكام هذا القانون على صافى الربح المشار إليه » .

وتهدف هذه الورقة إلى مناقشة أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٢٤٢ لعام ٢٠٠٦ على قياس الإيرادات الخاضعة للضريبة ، وذلك بالتركيز على الإيرادات المستمدة من العمليات الجارية للمنشآت التى تزاوَل العمليات التجارية والصناعية .

ويقصد بإيرادات العمليات الجارية قيمة ما يحققه النشاط الأساسى الذى أنشئت المنشأة من أجله ، والذي يتم مقابلته بتكلفة الحصول عليه لتحديد ما يطلق عليه محاسبياً «مجمَل الربح» ، وذلك كمرحلة أولى

لقياس أرباح العمليات الجارية الخاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية أو الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين .

ووفقاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة (١٧) من قانون الضرائب - التى سبق عرض نصها - يتم قياس أرباح العمليات الجارية التى تخضع للضريبة على أساس ما يسفر عنه تطبيق معايير المحاسبة المصرية بعد معالجته ضريبياً بتطبيق أحكام القانون الضريبى ، ولما كانت الدراسة التفصيلية لمعايير المحاسبة المصرية تحتاج إلى العديد من الدراسات المستقلة فإن مناقشتنا لإيرادات العمليات الجارية الخاضعة للضريبة ، تستهدف إلقاء الضوء على مدى التقاء معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بقياس أرباح العمليات الجارية مع وجهة النظر الضريبية ، بما يتلاءم مع متطلبات المعالجة الضريبية ، لإيراد العمليات

الجارية دون التعرض لمعايير المحاسبة المصرية المرتبطة بقياس تكلفة الحصول على تلك الإيرادات ، وذلك على ضوء ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة (١٧) من قانون الضرائب على نحو ما تبينه الفقرات التالية :-

١ - معيار المحاسبة المصرى «رقم ١١ الإيراد» :

يعد المعيار المحاسبى المصرى رقم (١١) أحد معايير القياس الأساسية للإيرادات ، وقد حدد هذا المعيار الإيراد بأنه الدخل الذى ينشأ فى نطاق ممارسة المنشأة لأنشطتها العادية ويشار إليه بمسميات عديدة منها المبيعات والأرباح والعوائد وتوزيعات الأرباح والإتاوات ، ويهدف هذا المعيار إلى شرح المعالجة المحاسبية للإيراد الناتج عن أنواع محددة من المعاملات والأحداث ، والتي منها إيرادات العمليات الجارية التى تختلف وفقاً لطبيعة النشاط ، حيث تتمثل تلك الإيرادات بالنسبة للشركات

التجارية بقيمة صافى مبيعات البضاعة التى تقوم الشركات بشرائها بغرض إعادة بيعها أما فى الشركات الصناعية ، فإن هذه الإيرادات تتمثل فى قيمة صافى مبيعات البضائع التى تقوم بإنتاجها .

وباستقراء البنود التى تضمنها المعيار رقم (١١) والمتعلقة بقياس إيرادات العمليات الجارية بهدف التعرف على آثارها الضريبية بالنسبة للشركات التى تزاوّل النشاط التجارى أو الصناعى يمكن أن نوضح ما يلى :

(أ) فى الفقرة رقم (٧) ، يوضح المعيار ما يجب أن يتضمنه الإيراد ، حيث يقرر بأن يتضمن الإيراد قيمة إجمالى التدفق الداخلى من المنافع الاقتصادية التى تم استلامها فعلاً ، وكذلك المستحقة للشركة ولا تعتبر إيرادات تلك المبالغ المحصلة لحساب طرف آخر مثل ضرائب المبيعات ، والضرائب على البضائع والخدمات ، وضرائب القيمة المضافة ،

حيث أن هذه المبالغ لا تعتبر ضمن المنافع الاقتصادية التى تتدفق إلى الشركة ، كما أنه لا ينتج عنها زيادة فى حقوق الملكية ، وكذلك الحال فى عمليات الوكالة فإن إجمالى التدفق الداخلى للشركة من المنافع الاقتصادية يتضمن المبالغ المحصلة لحساب الموكل والتي لا ينتج عنها زيادة فى حقوق الملكية للشركة .

وعلى ذلك فإن المبالغ المحصلة بالنيابة عن الموكل لا تدرج ضمن إيراد الشركة ، بينما يتمثل إيراد الشركة فى قيمة العمولة فقط ، ويتفق ذلك مع وجهة النظر الضريبية حيث أنه فى حالة إرسال بضاعة لأحد وكلاء البيع بالعمولة بموجب الفاتورة الصورة التى يتحدد السعر فيها على أساس التكلفة مضافاً إليها نسبة مئوية معينة ... تتم المعالجة الضريبية كالتالى :

- لا يتم تسجيل البضاعة ضمن المبيعات إلا إذا تم بيعها فعلاً ، فإذا سجلت ضمن

المبيعات بسعر الفاتورة
الصورية ، فإن الربح يتضخم
بمقدار الفرق بين قيمة
الفاتورة الصورية وتكلفتها ،
ويجب استيعاده لتعارض ذلك
مع قاعدة التحقق في حالة
عدم بيع هذه البضاعة حتى
نهاية السنة المالية .

- تدرج البضاعة المتبقية لدى
الوكلاء بقوائم جرد الشركة
وفقاً لطريقة التقويم المعتمدة
ضريبياً .

(ب) في الفقرتين أرقام (٨) ،
٩) يوضح المعيار كيفية قياس
الإيراد ، حيث يقرر بأن يتم
قياس الإيراد بالقيمة العادلة
للمقابل المستلم أو المستحقة
للشركة وهي القيمة التي
يمكن بموجبها تبادل أصل أو
تسوية التزام بين أطراف كل
منهم لديه الرغبة في التبادل
وعلى بيئة من التحقق بإرادة
حرة ، حيث عادة ما يتم
تحديد قيمة الإيراد الناتج
عن أية معاملة بموجب اتفاق
مشترك بين الشركة والمشتري
أو مستخدم الأصل موضوع
الاتفاق ، ويقاس الإيراد

بالقيمة العادلة للمقابل
المستلم أو المستحق مع الأخذ
في الاعتبار قيمة أى خصم
تجارى أو خصم كمية تسنح
به الشركة .

(ج) في الفقرتين أرقام (٣) ،
٨) بالملحق يوضح المعيار
واقعة الإيراد في حالة البيع
بالتقسيط حيث يفرق بين
حالتين كالتالى :

الحالة الأولى : مبيعات
التقسيط المسبق ، وهي
الحالة التى بموجبها لا يتم
تسليم السلعة المباعة إلى
المشتري إلا عند قيامه بسداد
آخر قسط من قيمتها ،
وتتحدد واقعة تحقق الإيراد
في هذه الحالة كالتالى :

- يتم الاعتراف بالإيراد
الناتج عن مثل هذه المبيعات
عند تسليم السلع للمشتري ،
أو يتم الاعتراف بالإيراد
عندما يتم استلام الدفعة
الأساسية تحت حساب البيع ،
وذلك إذا كانت الخبرة
السابقة تشير إلى أن معظم
هذه المبيعات تتم بصورة
دائمة ومستمرة ، بشرط أن

تكون البضاعة متاحة لدى
البائع ومحددة وجاهزة
لتسليمها للمشتري .

الحالة الثانية : مبيعات
التقسيط مع تسليم السلعة ،
وهي الحالة السائدة عملياً
وبموجبها يتم تسليم السلعة
المباعة وسداد المقابل على
أقساط وتتحدد واقعة تحقق
الإيراد في هذه الحالة
كالتالى :

- يتم الاعتراف بثمن البيع
بدون الفوائد كإيراد في تاريخ
البيع ، ويكون ثمن البيع هو
القيمة الحالية للمقابل ويتم
تحديد ثمنها بخصم قيمة
الأقساط المستحقة باستخدام
سعر الفائدة المستهدف .

- يتم الاعتراف بفوائد
التقسيط كإيراد عندما
تستحق وعلى أساس التاسب
الزمنى آخذاً في الاعتبار
سعر الفائدة المستهدف .

وتختلف المعالجات السابقة
عن ما جرى عليه العمل في
مصلحة الضرائب ، حيث
كانت المعالجة الضريبية تتم
باعتبار أن واقعة تحقق

الإيراد هي استحقاق القسط وليس ثمن البيع وعلى ذلك فإنه إعمالاً لنص المادة (١٧) من قانون الضرائب ينبغي العمل بالأسس التى أوردها المعيار رقم (١١) عند تحديد أرباح العمليات الجارية للمنشآت التى تزاوّل نشاط البيع بالتقسيط .

(د) فى الفقرة رقم (١١) ، يوضح المعيار عمليات المقايضة ، حيث يفرق بين ما يلى :

● عمليات المقايضة المتعلقة بتبادل بضائع ذات طبيعة وقيم متماثلة ، لا تعد تلك العمليات من عمليات التبادل التى ينتج عنها إيراد .

● عمليات المقايضة المتعلقة بتبادل بضائع ذات طبيعة وقيم مختلفة ، تعتبر عمليات تبادل ينتج عنها إيراد ويتم قياسها بإحدى طريقتين على النحو التالى :

الطريقة الأولى : وتستند هذه الطريقة على القيمة العادلة للبضائع المستلمة بعد أن يتم تعديلها بأية تحويلات

لنقدية أو ما فى حكمها .

الطريقة الثانية : وتستخدم هذه الطريقة فى حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للبضائع المستلمة بشكل دقيق ، حيث يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للبضائع المقدمة بعد أن يتم تعديلها بأية تحويلات لنقدية أو ما فى حكمها .

ووفقاً للفقرة الثانية من المادة (١٧) من قانون الضرائب تتم المعالجة الضريبية لعمليات المقايضة باتباع ما يقضى به الفقرة رقم (١١) سالف الذكر ، وذلك إذا ما تمت تلك العمليات بين أشخاص غير مرتبطة ، أما إذا ما تمت تلك العمليات بين أشخاص مرتبطة فإن المعالجة الضريبية سوف تختلف استناداً إلى معيار المحاسبة المصرى رقم ١٥ الأطراف ذو العلاقة ، كما سنوضح حالاً .

٢ - معيار المحاسبة المصرى رقم ١٥ الأطراف ذو العلاقة : يهدف هذا المعيار إلى التحقق من أن القوائم المالية

للمنشآت تتضمن الإفصاحات اللازمة للفت الانتباه إلى احتمالية تأثر المركز المالى والأرباح والخسائر بوجود الأطراف ذوى العلاقة وبنتيجة المعاملات معهم وأرصدتهم القائمة ، حيث يعتبر الفقرة رقم (٥) من هذا المعيار أن العلاقات بين لأطراف تعد شكلاً مألوفاً فى نشاط الأعمال ، فعلى سبيل المثال عادة ما تقوم المنشآت بتنفيذ بعض أنشطتها من خلال شركة تابعة أو مشروعات مشتركة أو الشركات الشقيقة وفى هذه الحالة فإن قابلية المنشأة للتأثير على القرارات المالية والتفذية للشركة المستثمر فيها يكون من خلال السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الهام ، كما أوضح الفقرة رقم (٦) من ذلك المعيار أن معاملات الأطراف ذوى العلاقة قد يكون لها تأثير على المركز المالى ونتائج أعمال المنشأة التى تعدد القوائم المالية ، فقد تدخل

الأطراف ذوى العلاقة فى معاملات قد لا ترغب الأطراف غير ذوى العلاقة الدخول فيها ، كأن تقوم المنشأة ببيع بضائع للشركة القابضة بالنكلفة ولا تسمح بمثل هذه المعاملات مع عملاء آخرين ، كذلك فإن المعاملات بين الأطراف ذوى العلاقة قد لا تتم بنفس القيم التى تتم بها المعاملات مع الأطراف غير ذوى العلاقة .

وباستقراء بنود المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٥) يتضح ما يلى :

(أ) ارتباط المعيار بوظيفة الإفصاح المحاسبى ، وهو ما يتضح من الفقرة رقم (١٣) الذى يوضح أنه لكى يمكن لمستخدمى القوائم المالية أن يكونوا رايا عن تأثير العلاقات مع الأطراف ذوى العلاقة على المنشأة التى تعد القوائم المالية ، فمن المناسب الإفصاح عن تلك العلاقات عند وجود السيطرة بغض النظر عن حدوث أو عدم حدوث معاملات مع تلك

الأطراف .

(ب) يحدد المعيار الطرف ذو العلاقة فى مجموعتين كالتالى :

المجموعة الأولى : الطرف ذو العلاقة بالمنشأة وتتضمن ما يلى :

(١) كل طرف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال وسيط أو أكثر :

- يسيطر ، أو تحت سيطرة ، أو تحت سيطرة مشتركة للمنشأة (ويتضمن هذا الشركة القابضة ، الشركات التابعة ، الشركات الشقيقة والزميلة) . أو .

- له نصيب فى المنشأة مما يعطيه حق التأثير الهام على المنشأة ، أو

- له سيطرة مشتركة على المنشأة .

(٢) كل شركة شقيقة للمنشأة ، وهى شركة يكون للمستثمر فيها نفوذ مؤثر ولكنها ليست شركة تابعة كما أنها ليست حصة فى مشروع مشترك للمستثمر وتتضمن أيضاً منشآت الأفراد (انظر

الفقرة رقم (٢) لمعيار المحاسبة المصرى «رقم ١٨ الاستثمارات فى الشركات الشقيقة» .

(٣) كل مشروع مشترك أو منشأة شريك فى هذا المشروع ، ويقصد بالمشروع المشترك كل اتفاق تماقضى يقوم بموجبه طرفان أو أكثر بممارسة نشاط اقتصادى خاضع لرقابة مشتركة (انظر الفقرة رقم (٢) لمعيار المحاسبة المصرى «رقم ٢٧ حصص الملكية فى المشروعات المشتركة» .

(٤) كل عضو أساسى فى الإدارة العليا سواء للمنشأة أو شركتها القابضة .

(٥) كل عضو قريب لعائلة شخص تم ذكره فى الفقرة (٤،١) .

(٦) كل منشأة تحت السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الهام لأشخاص من الفقرة (٤،٥) بما يملكونه من قوة تصويت هامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

(٧) كل نظام مستقل عن

المنشأة لمزايا ومعاشات التقاعد لصالح العاملين فى المنشآت أو أى منشأة لها علاقة بالمنشأة .

المجموعة الثانية : أطراف العائلة المقربون لشخص ، ويقصد بهم الأطراف المتوقع لهم التأثير أو التأثر بواسطة ذلك الشخص عند تعاملهم مع المنشأة وتتضمن مايلى :

- (١) الزوجة والأطفال .
- (٢) أطفال الزوجة .
- (٣) من فى كفالة الشخص أو كفالة الزوجة .

هذا وبالرجوع إلى قانون الضرائب ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نجد التقاء متطلبات أحكامه مع ما يقضى به المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٥) من حيث تحديد الأطراف ذوى العلاقة ، وإن كان يختلف معه فى أن المعالجة الضريبية فى هذا المجال ترتبط بوظيفة القياس عند تحديد الربح الخاضع للضريبة فى حالة حدوث معاملات مع تلك الأطراف ، حيث توضح المادة (٢٨) من القانون أن المعاملات

التي تتم بين الشركة وأحد الأشخاص المرتبطين ينبغى قياسها بالقيمة العادلة أى بالسعر المحايد ، وهو السعر الذى يتم التعامل بمقتضاه بين شخصين غير مرتبطين أو أكثر ، ويتحدد وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل .

وتأسيساً على ذلك ، فإن المادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية للقانون تقرر بأن للمصلحة التحقق من تطبيق الأشخاص المرتبطين للسعر المحايد فى معاملاتهم بشأن تبادل السلع والخدمات ، والمواد الخام ، والمعدات الرأسمالية ، وتوزيع المصروفات المشتركة والإتاوات والعوائد ، وغير ذلك من المعاملات التجارية أو المالية التى تتم بينهم ، وقد حددت المادة (١) من قانون الضرائب مفهوم الشخص المرتبط ، حيث تنص على أنه : "فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين أمام كل منها :

- الشخص المرتبط : كل شخص يرتبط بممول بعلاقة تؤثر فى تحديد وعاء الضريبة بما فى ذلك :

الزوج والزوجة والأصول والفروع .

شركة الأموال والشخص الذى يمتلك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر (٥٠%) على الأقل من عدد أو قيمة الأسهم أو من حق التصويت .

شركة الأشخاص والشركاء المتضامنون والموصون فيها .

أى شركتين أو أكثر يملك شخص آخر (٥٠%) على الأقل من عدد أو قيمة الأسهم أو حقوق التصويت فى كل منها . كما حددت المادة (٣٩) من اللائحة التنفيذية للقانون كيفية تحديد قيمة السعر المحايد ، حيث أوضحت أن تحديده يمكن أن يتم طبقاً لأحد ثلاث طرق كما يلى :

الطريقة الأولى : وهى طريقة السعر الحر المقارن : حيث يكون تحديد سعر السلعة أو الخدمة وفقاً لهذه الطريقة فيما بين الأطراف المرتبطة

على أساس سعر ذات السلعة أو الخدمة إذا تمت بين الشركة وأشخاص غير مرتبطين ، ويعتمد فى هذه المقارنة على أساس سلعة أو خدمة أخرى مماثلة ويؤخذ فى الاعتبار العوامل الآتية :

- الشروط القانونية التى يتحمل بها كل طرف من أطراف التعاقد .
- ظروف السوق .
- الظروف الخاصة بالمعملية المعنية .

الطريقة الثانية : وهى طريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليها هامش ربح : حيث يكون تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بين الأطراف المرتبطة وفقاً لهذه الطريقة على أساس إجمالى تكلفة السلعة أو الخدمة مضافاً إليها نسبة مئوية معينة كهامش ربح لصالح الشركة البائعة أو مؤدية الخدمة ، ويتحدد هامش الربح على أساس هامش الربح الذى يحصل عليه الممول فى معاملاته التى تتم مع أطراف

مستقلة أو هامش الربح الذى يحصل عليه طرف مستقل آخر فى معاملات أخرى متشابهة .

الطريقة الثالثة : وهى طريقة سعر إعادة البيع : حيث يكون تحديد سعر السلعة أو الخدمة وفقاً لهذه الطريقة فيما بين الأطراف المرتبطة على أساس سعر السلعة أو الخدمة وفقاً لسعر البيع إلى طرف ثالث غير مرتبط بعد خصم نسبة تمثل هامش ربح مناسب للطرف الوسيط ويحدد هامش الربح على أساس الهامش الذى يحصل عليه نفس البائع من خلال معاملاته مع أطراف مستقلة ، كما يجوز أن يحدد على أساس الهامش الذى يحصل عليه الممول المستقل فى معاملة مماثلة .

هذا وقد أفادت المادة (٤٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ، بأن تكون الأولوية فى تحديد السعر المحايد لطريقة السعر الحر المقارن وهى حالة عدم توافر البيانات اللازمة

لتطبيق هذه الطريقة يتم تطبيق إحدى الطريقتين الآخرين المنصوص عليهما فى المادة السابقة ، وفى حالة عدم إمكانية تطبيق أى من الطرق الثلاثة السابقة يجوز اتباع أى طريقة من الطرق الواردة بنموذج منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أو أى طريقة أخرى ملائمة للممول ، وفى جميع الأحوال يجوز الاتفاق مسبقاً بين الإدارة الضريبية والممول على الطريقة التى يتبعها الممول فى تحديد السعر المحايد عند تعامله مع الأطراف المرتبطة .

٣ - معيار المحاسبة المصرى رقم ٨ عقود الإنشاء :

يتناول هذا المعيار المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المرتبطة بعقود الإنشاءات فيوضح أن الموضوع الأساسى فى المحاسبة عن عقود الإنشاءات هو توزيع إيرادات وتكاليف العقد على الفترات المحاسبية التى يؤدى العمل الإنشائى خلالها ، وذلك بسبب ما

تتسم به طبيعة الأنشطة التي تؤدي في ظل عقود الإنشاءات من حيث وقوع تاريخ التعاقد وتاريخ الانتهاء من العمل في فترات مالية مختلفة لذلك فإن محور اهتمام هذا المعيار هو مناقشة طريقة الاعتراف بالإيراد بالنسبة للمعاملات التي يمتد تنفيذها خلال مدة أطول من الفترة المحاسبية ، وباستقراء هذا المعيار يتضح كالاتي :-

(أ) الفقرة رقم (٣) : يعرف المعيار عقد الإنشاءات بأنه عقد يبرم لإنشاء أصل واحد مثل كوبرى أو مبنى أو سد أو خط أنابيب أو طريق أو سفينة أو نفق ، كما يمكن أن يكون أيضاً لإنشاء عدد من الأصول المرتبطة ببعضها البعض من ناحية التصميم أو التقنية أو الوظائف أو من ناحية الغرض النهائي منها أو استخدامها ، ومثال ذلك عقود إنشاء محطات تكرير البترول أو إنشاء وحدات المصانع والأجهزة المعقدة .

(ب) فى الفقرة رقم (٤) :

يحدد المعيار ما تتضمنه عقود الإنشاءات لتشمل ما يلى :

- عقود تقديم خدمات لها علاقة مباشرة بإنشاء هذا الأصل المشار إليها فى الفقرة رقم (٢) ، مثال ذلك خدمات مدير المشروع والمهندس المعماري .

- عقود هدم وإزالة بعض الأصول وعقود تنظيف البيئة من آثار عمليات هدم هذه الأصول .

(ج) فى الفقرة رقم (٥) : يوضح المعيار أنه عقود الإنشاءات تأخذ عدة أشكال كالتالى :

- عقود ذات سمر محدد وتوضح الفقرة رقم (٢٢) من هذا المعيار أن هذا الشكل من العقود يتم تقدير الناتج النهائي للعقد بطريقة موثوق فيها فى حالة توافر كل الشروط التالية :

● عندما يمكن قياس الإيراد الإجمالى للعقد بطريقة موثوق فيها .

● عندما يكون من المتحمل أن تتحقق للمنشأة المنافع

الاقتصادية المتوقعة من تنفيذ هذا العقد .

● عندما يمكن قياس كل من التكاليف اللازمة لإتمام العقد ومستوى التمام الخاص به فى تاريخ الميزانية بطريقة موثوق فيها .

● عندما يمكن تحديد التكلفة المتصلة بالعقد بوضوح ، وكذلك قياسها بطريقة موثوق فيها بحيث يكون من الممكن مقارنة التكاليف الفعلية التي تم إنفاقها مع تلك التي تم تقديرها مسبقاً .

- عقود بالتكلفة زائد نسبة ، وتوضح الفقرة رقم (٢٢) من هذا المعيار أن هذا الشكل من العقود يتم تقدير الناتج النهائي للعقد بطريقة موثوق فيها فى حالة توافر كل الشروط التالية :

● أنه من المحتمل أن تتحقق للمنشأة المنافع الاقتصادية المتصلة بهذا العقد .

● أن التكاليف المتعلقة بالعقد سواء كانت قابلة أو غير قابلة للاسترداد يمكن تحديدها وقياسها بطريقة موثوق فيها .

- عقود تأخذ بعض ملامح من العقود ذات السعر المحدد والعقود بالتكلفة زائد نسبة مع وضع حد أقصى للسعر .
(د) في الفقرة رقم (١١) :
يوضح المعيار أساس قياس إيرادات العقود بالقيمة العادلة للمقابل الذي تم أو سيتم استلامه ، ويتأثر قياس إيرادات العقد بالعديد من عوامل عدم التأكد والتي تتوقف على نتائج الأحداث المستقبلية كما تؤكد هذه الفقرة على وجوب إعادة النظر في تقدير إيراد العقد في ضوء الأحداث التي تقع وفي ضوء تكشف عوامل عدم التأكد ، ولذلك فإن قيمة الإيرادات من العقد يمكن أن تزيد أو تنقص من فترة إلى أخرى في بعض الحالات التي منها ما يلي :-
- اتفاق الماويل والعميل على أوامر التعديل أو المطالبات التي قد تزيد أو تنقص إيرادات العقد في فترة لاحقة للفترة التي تم فيها الاتفاق على التعاقد الأصلي .

- الاتفاق على زيادة قيمة الإيرادات التي تم الاتفاق عليها في العقد محدد السعر ، وذلك نتيجة الزيادة في تكاليف المنصوص عليها في العقد .
- الاتفاق على تخفيض قيمة الإيرادات نتيجة للفرامات التي نتجت عن تأخير الماويل في تنفيذ تعاقد .
- ارتباط العقد محدد السعر بسعر محدد لكل وحدة من وحدات المنتج النهائي ، في هذه الحالة تزيد إيرادات العقد بزيادة عدد الوحدات .
(هـ) في الفقرة رقم (٢١) :
يوضح المعيار واقعة تحقق إيراد العقد ومصرفاته ، حيث يقضى بوجوب أن يكون تقدير الناتج النهائي لعقد الإنشاء قد تم بطريقة موثوق منها ، وذلك حتى يمكن إدراج إيرادات العقد والتكاليف المتصلة به كإيرادات ومصرفات على الترتيب في ضوء مستوى التمام الذي وصل إليه نشاط العقد في تاريخ الميزانية ، وتوضح

الفقرة رقم (٢٤) أن مستوى التمام الذي عنده يتم الاعتراف بتحقيق الإيراد والمصرف يعرف في المجال المحاسبي بطريقة نسبة التمام التي في ظلها يتم مقابلة الإيرادات بالتكاليف التي تم إنفاقها في سبيل الوصول إلى مستوى التمام الحالي ، والتي ينتج عنها إظهار الإيرادات والمصرفات والأرباح التي تحققت من هذا الجزء المستكمل من العمل ، وتوضع الفقرة رقم (٢٩) المقصود بطريقة نسبة الإنجاز بأنها الطريقة التي يمكن باتباعها قياس كمية ما تم إنجازه من العمل بدرجة موثوق بها ، ويتم تحديد هذه النسبة بطرق مختلفة تستند إلى طبيعة العقد ، وتتضمن هذه الطرق ما يلي :
- نسبة التكلفة المنفقة على العمل المنجز حتى تاريخه إلى إجمالي التكاليف المقبدة للعقد كله .
- حصر الأعمال المنفذة .
- ما تم إنجازه فعلياً من

أعمال العقد .

(و) فى الفقرات أرقام ٦ ،

٢٥ ، ٣٥) : يوضح المعيار

المعالجة المحاسبية لعقود

الإنشاء التى أوضحت

الفقرات سائلة الذكر بعض

الاعتبارات المرتبطة بها ،

وذلك على النحو التالى :

- يتم عادة تطبيق متطلبات

هذا المعيار بصفة مستقلة

على كل عقد من عقود

الإنشاءات ، ولكن فى بعض

الحالات يقتضى الأمر تطبيق

هذا المعيار على أحد مكونات

العقد منفصلاً ، أو أن يطبق

فى بعض الحالات على

مجموعة من العقود مع

بعضها وذلك من أجل إظهار

الوضع الحقيقى لهذا العقد

أو مجموعة العقود هذه .

- يعتبر الإيراد قد تحقق

ويدرج ضمن الإيرادات فى

قائمة الدخل عن الفترة التى

تم فيها تنفيذ الأعمال ، كما

أن تكاليف العقد تدرج عادة

كمصروفات فى قائمة الدخل

عن ذات الفترة المحاسبية

التى تم خلالها إنجاز هذه

الأعمال .

- إن أية زيادة متوقعة فى

إجمالى تكلفة العقد عن

إجمالى إيراداته يجب إثباتها

فوراً كخسارة ، وتوضح الفقرة

رقم (٣٦) أن هذه الخسائر تم

تحديدتها بغض النظر عن :

● ما إذا كانت الأعمال قد

بدأت فى تنفيذ العقد أم لا .

● درجة التمام التى بلغها

تنفيذ العقد .

● قيمة الأرباح المتوقعة

تحقيقها من عقود أخرى لم

تعالج كمقد إنشاءات واحد .

هذا وقد أورد المشرع

الضريبي بالمادة (٢١) من

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥

نموذجاً خاصاً لقياس أرباح

العمليات الجارية للمنشآت

التى تتم معاملاتها بموجب

عقود طويلة الأجل ، وذلك

لتلافى المنازعات التى كانت

تتشأ خلال عملية الحساب

الضريبي عن تلك المعاملات ،

ونمرض فيما يلى نص تلك

المادة ثم نتبع ذلك باستعراض

أحكامها وكيفية تطبيقها

والكشف عن مدى التواء

المعالجة الضريبية مع المعالجة

المحاسبية وفقاً للمعيار

المحاسبى المصرى رقم (٨)

التى تم إلقاء الضوء عليها

سلفاً ، وذلك كما سيرد فيما

يلى :

أولاً : نص المادة (٢١) من

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ :

توضح تلك المادة الأحكام

التى ترتبط بالمعالجة

الضريبية لأرباح العقود طويلة

الأجل ، حيث تقضى بما يلى :

"يحدد صافى الربح الضريبي

للشركة عن جميع ما ترتبط به

من عقود طويلة الأجل ، على

أساس نسبة ما تم تنفيذه من كل

عقد خلال الفترة الضريبية .

وتحدد نسبة ما تم تنفيذه من كل

عقد على أساس التكلفة الفعلية

للأعمال التى تم تنفيذها حتى

نهاية الفترة الضريبية منسوبة

إلى إجمالى التكاليف المقدرة

للعقد .

ويحدد الربح المقدر للعقد

بالفرق بين قيمته والتكاليف

المقدرة له .

ويحدد الربح المحدد للعقد خلال

كل فترة ضريبية بنسبة من

الربح المقدّر وفقاً للفقرة السابقة تعادل نسبة ما تم تنفيذه خلال الفترة الضريبية وعلى أن يتم تسوية ربح العقد في نهاية الفترة الضريبية التي انتهت فيها تنفيذه على أساس إراداته الفعلية مخصوماً منها التكاليف الفعلية بعد استئزال ما سبق تقديره من أرباح .

فإذا اختتم حساب الفترة الضريبية التي انتهت خلالها تنفيذ العقد بخسارة تخصم هذه الخسارة من أرباح الفترة أو الفترات الضريبية السابقة المحدد تنفيذ العقد خلالها ، وبما لا يجاوز أرباح العقد خلال تلك الفترة ، ويتم إعادة حساب الضريبة على هذا الأساس ويسترد الممول ما سدده بالزيادة منها .

فإذا تجاوزت الخسارة الناشئة عن تنفيذ العقد الحدود المشار إليها في الفقرة السابقة ، يتم ترحيل باقي الخسائر إلى السنوات التالية طبقاً لأحكام المادة ٢٩ من هذا القانون .

وفي تطبيق أحكام هذه المادة يقصد بالعقد طويل الأجل عقد

التصنيع أو التجهيز أو الإنشاء أو أداء الخدمات المرتبطة بها والذي تنفذه الشركة لحساب الغير على أساس قيمة محددة ويستغرق تنفيذه أكثر من فترة ضريبية واحدة .

ثانياً : نطاق تطبيق المادة (٢١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ : يتم تطبيق أحكام تلك المادة على الأرباح التي تحققها المنشآت التي تقوم بتنفيذ عقود طويلة الأجل لحساب الغير ، ومن استقراء الفقرة الأخيرة لتلك المادة يمكن استخلاص ما تتسم به العقود طويلة الأجل من خصائص على النحو التالي :

(أ) من حيث موضوع العقد : يتمثل موضوع العقد طويل الأجل في عمليات التصنيع أو التجهيز أو الإنشاء أو أداء الخدمات (الفترة بها ، وقد رفض - عند مناقشة مشروع القانون - اقتراح بإضافة عقود التوريد لا تسرى وعلى ذلك تكون المعالجة الضريبية تناولت العقود طويلة الأجل

بصفة عامة وليس عقود الإنشاءات التي هي موضوع العقد في المعيار المحاسبي الذي يعرف عقد الإنشاءات بأنه عقد تم إبرامه خصيصاً لإنشاء أصل أو مجموعة من الأصول التي ترتبط ببعضها البعض أو تعتمد على بعضها البعض من ناحية التصميم أو التقنية أو الوظائف أو الفرض أو الاستخدام النهائي لها .

أما من حيث مدة العقد ، يتم إنجاز العمليات المرتبطة بإتمام موضوع العقد خلال دورة عمليات تتجاوز السنة المالية (الفترة الضريبية) الواحدة .

(ب) من حيث مدة العقد ، يتم إنجاز العمليات المرتبطة بإتمام موضوع العقد خلال دورة عمليات تتجاوز السنة المالية (الفترة الضريبية) الواحدة ، وهو ما يلتقى مع المعيار المحاسبي الذي يحدد طبيعة عقود الإنشاءات من حيث أن تاريخ التعاقد وتاريخ الانتهاء من العمل يقعان في فترات مالية مختلفة .

(ج) من حيث قيمة العقد ،
وهى تتمثل فى القيمة
التعاقدية التى يتفق عليها
طرفى العقد ، وقد تتغير هذه
القيمة فى بعض العقود فى
حالة ما إذا تضمن العقد فى
بعض بنوده الحق فى زيادة
تلك القيمة ، ويلتقى ذلك مع
الفقرة رقم (٥) التى توضح
الأشكال المختلفة التى
تأخذها عقود الإنشاءات كما
سبق بيانه .
ثالثاً : كيفية تطبيق المادة
(٢١) من القانون ٩١ لسنة
٢٠٠٥ ، يتعدد الريج الخاضع
للضريبة للفترة الضريبية
محل التحاسب عن جميع ما
ترتبط به الشركة من عقود
طويلة الأجل ، وذلك على
أساس نسبة ما تم تنفيذه من
كل عقد خلال الفترة
الضريبية ، وبذلك يكون
المشرع الضريبى قد أخذ
بتطبيق طريقة نسبة التمام
التي أخذ به المعيار المحاسبى
المصرى رقم (٨) حيث تؤدي
تلك الطريقة إلى تحديد جزء
من إجمالى الريج المتعلق

بنهاية الفترة بما يتناسب مع
المجهودات (التكاليف) التى
تحملتها الشركة خلال تلك
الفترة ، وهو ما يترتب عليه
التوزيع العادل لإيرادات العقد
بحيث تستفيد كل فترة من
فترات تنفيذه من تلك
الإيرادات .
وعند قياس إجمالى الريج
الذى يمثل ريج العمليات
الجارية بالنسبة للمنشآت
التي تزاوِل عملياتها بمقود
طويلة الأجل ينبغى مراعاة
الاعتبارات التالية .
(أ) يتم قياس إجمالى الريج
الذى حققه كل عقد خلال
الفترة الضريبية محل
التحاسب كوحدة واحدة ،
وذلك بالنسبة لكافة العقود
السارية فى تاريخ نهاية تلك
الفترة ، وهو ما يعنى الالتقاء
مع الفقرة رقم (٦) من المعيار
المحاسبى المصرى .
(ب) يتم التحاسب على
أساس إجمالى الريج المقدر
للعقد فى نهاية كل فترة
ضريبية باستثناء الفترة
الأخيرة التى تتم فى نهايتها

التسوية الفعلية .

(ج) يضاف إجمالى الريج
الذى تم الحصول عليه من
الخطوة السابقة إلى إجمالى
نتيجة نشاط الشركة للفترة
الضريبية محل التحاسب .

(د) تحاسب الشركة ضريبياً
على أنها منشأة متكاملة ،
وليست على أساس كل عقد
على حدة .

(هـ) عدم الاعتماد
بالمتحصلات النقدية التى يتم
الحصول عليها خلال فترة
العقد .

هذا ولقد أوضحت المادة
(٢٧) من اللائحة التنفيذية
للقانون خطوات تحديد
صافى الريج الخاضع
للضريبة بالنسبة للعقود
طويلة الأجل ، وتتم مناقشة
تلك الخطوات على النحو
التالى :-

الخطوة الأولى : تحديد نسبة
التمام خلال الفترة الضريبية :
يلتقى المفهوم الضريبى لنسبة
التمام مع ما أورده الفقرة
رقم (٢٩) من المعيار
المحاسبى السابق الإشارة

إليها ، حيث توضع المادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية للقانون أن نسبة التمام يقصد بها مستوى التنفيذ الذي وصلت إليه المنشأة لإتمام الأعمال موضوع التعاقد ، وقد حددت تلك المادة طريقة واحدة من الطرق الثلاث التي أوردها المعيار المحاسبي ، فألزمت بأن يتم حساب نسبة التمام على أساس نسبة التكلفة المنفقة على العمل المنجز حتى تاريخه إلى إجمالي التكاليف المقدرة للعقد كله .

وباستقراء ما ورد من أحكام بشأن المعالجة الضريبية للعقود طويلة الأجل ، يتضح عدم تحديد مفهوم وعناصر تكلفة العقود الأمر الذي يمكننا معه القول بأن المشرع قد أحال ذلك إلى ما أورده المعيار المحاسبي لعقود الإنشاء بشأن تكلفة العقود انتهى نصت عليها الفقرات رقم (١٦، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩) من ذلك المعيار والتي تتضمن ما يلي :

(١) كافة التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد المحدد ، وتتضمن تلك التكاليف العناصر التالية :

(أ) تكلفة العاملين بالموقع شاملة تكاليف الإشراف .

(ب) تكلفة المواد المستخدمة في الإنشاء .

(ج) إهلاك الأصول الثابتة المستخدمة في العقد .

(د) تكلفة نقل الأصول الثابتة والمواد من وإلى موقع العقد .

(هـ) تكلفة استئجار الأصول الثابتة .

(و) تكلفة التصميمات الهندسية والمعاونة الفنية المتصلة مباشرة بالعقد .

(ز) التكاليف التقديرية لأعمال الضمان بما في ذلك التكاليف المتوقعة للصيانة خلال فترة الضمان .

(ح) المطالبات من الأطراف الأخرى .

ويمكن أن تخفض التكاليف سالف الذكر بالإيرادات العارضة التي تتحقق والتي لم تحسب ضمن بنود إيرادات العقد مثل بيع المواد الزائدة

والأرباح الناتجة عن بيع الأصول الثابتة في نهاية عقد المقاوله .

(٢) التكاليف المتعلقة بنشاط العقود عامة والتي يمكن تحميلها على العقد ، وتتضمن تلك التكاليف العناصر التالية :

(أ) التأمين .

(ب) تكاليف التصميمات والمعاونة الفنية والتي لا تتعلق بمقد معين .

(ج) تكاليف الإنشاء غير المباشرة .

ويتم توزيع التكاليف سالف الذكر بطريقة منتظمة ومنطقية بصفة مستمرة على كافة التكاليف التي لها نفس الخصائص ، وتتم عملية التحميل في ضوء المستوى العادي لنشاط الإنشاء وممن أمثلة تكاليف الإنشاء غير المباشرة تكاليف إعداد وتنفيذ كشوف مرتبات الأفراد العاملين في المقاوله وتعتبر تكاليف الاقتراض من أمثلة التكاليف المتعلقة بنشاط العقود عامة والتي يمكن تحميلها على عقود بعينها ،

وذلك عند قيام المقاول بتطبيق المعالجة البديلة الواردة في معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) الخاص بتكلفة الاقتراض .

(٣) التكاليف الأخرى والتي يمكن تحميلها للعميل طبقاً لنصوص العقد ، فقد تتضمن تلك التكاليف بعض التكاليف الإدارية العامة أو تكاليف التطوير والتي نص العقد تحديداً على استردادها .

وقد حددت الفقرة رقم (١٩) التكاليف التي ينبغي استبعادها من تكلفة العقود ، حيث تقضى تلك الفقرة بأن يتم استبعاد التكاليف التي لا تتعلق بنشاط العقود أو التي لا يمكن تحميلها على العقد وذلك من تكاليف عقد الإنشاء ، وتتضمن تلك التكاليف ما يلي :-

(أ) التكاليف الإدارية العامة التي لم يرد نص صريح فى العقد على استردادها .

(ب) تكاليف البيع .

(ج) تكاليف البحوث والتطوير والتي لم يرد نص فى العقد

على إمكانية استردادها .

(د) تكاليف الإهلاك للآلات والمعدات المعطلة والتي لم تستخدم فى عقد معين .

وعلى ذلك يتم تحديد نسبة التمام ضريبياً لكل عقد على أساس تكلفة ما تم إتمامه

حتى نهاية الفترة الضريبية محل الحساب إلى إجمالى التكاليف المقدرة لإنجاز العقد

وفقاً لأخر تقدير ، ويتم استخدام نسبة التمام كأساس لقياس إجمالى ربح العقد عن

كل فترة ضريبية محل الحساب ، وبذلك تتحدد نسبة التمام باستخدام المعادلة التالية :

نسبة التمام =
إجمالى التكلفة لافضية لأعمال المنفذة
حتى نهاية الفترة الضريبية
إجمالى التكاليف المقدرة للعقد $\times 100\%$

ولتوضيح ذلك نفترض أن شركة الإنشاءات العمومية (شركة مساهمة مصرية)

أبرمت عقداً لإنشاء مبنى لمعهد تعليمى خاص بقيمة إجمالية ٧ ملايين جنيه على

أن تستكمل كافة المراحل التنفيذية للعقد خلال أربع

سنوات ، ويفرض أن العقد تم تنفيذه وسلم للعميل فى الموعد المتفق عليه ، ويفرض أن البيانات المتعلقة بهذا العقد خلال فترات التنفيذ كانت على النحو التالى (القيمة بالجنيه) :

الفترة	إجمالى التكاليف المقدرة للعقد فى بداية الفترة	إجمالى التكاليف الفعلية حتى نهاية الفترة	المتحصلات النقدية حتى نهاية الفترة
الأولى	٤٢٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
الثانية	٤٦٠٠٠٠	٢٠٧٠٠٠	٢١٠٠٠٠
الثالثة	٤٦٠٠٠٠	٣٦٨٠٠٠	٥٣٠٠٠٠
الرابعة	٤٦٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠

فباستخدام البيانات السابقة يتم تحديد نسبة التمام حتى نهاية كل فترة من الفترات الثلاث كالتالى :

نسبة التمام حتى نهاية الفترة الأولى
 $\frac{840000}{420000} \times 100\% = 20\%$

نسبة التمام حتى نهاية الفترة الثانية
 $\frac{207000}{460000} \times 100\% = 45\%$

نسبة التمام حتى نهاية الفترة الثالثة
 $\frac{368000}{460000} \times 100\% = 80\%$

الخطوة الثانية : تحديد

إجمالى الربح الفترى

المقدر للعقد : يتحدد إجمالى

الربح المقدر للعقد عن كل

فترة بالفرق بين قيمته

التعاقدية - مع الأخذ فى

الاعتبار التفسيرات فى هذه

القيمة إذا ما تضمن العقد فى بعض بنوده الحق فى زيادة الأسعار - وبين التكاليف التقديرية للعقد وفقاً لآخر تقدير ، ويمكن استخدام المعادلة التالية :

إجمالى الربح الفترى المقدر للعقد - قيمة العقد التعاقدية - تكلفة العقد المقدرة ولتوضيح ذلك ، فإنه بالإضافة إلى البيانات السابقة التى تخص "شركة الإنشاءات العمومية" تفترض أن العميل وافق على زيادة قيمة العقد بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه فى بداية الفترة الضريبية الثانية ، وذلك نظراً لزيادة أسعار حديد التسليح مما أدى إلى زيادة التكلفة المقدرة للعقد بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه .

هباستخدام البيانات السابقة يمكن تحديد إجمالى الربح المقدر للعقد خلال كل فترة من الفترات الثلاث الأولى كالتالى (القيمة بالجنيه)

الخطوة الثالثة : تحديد إجمالى الربح المقدر للعقد عن الفترات الضريبية ما عدا الفترة الأخيرة للتنفيذ :

يتحدد إجمالى الربح للفترة الضريبية محل التحاسب بمقدار نسبة من إجمالى الربح المقدر تعادل قيمة ما تم تنفيذه خلال تلك الفترة ، وذلك باستثناء الفترة الأخيرة التى انتهت فيها تنفيذ العقد ، حيث تكون كل من الإيرادات الفعلية والتكاليف الفعلية للعقد قد تحددت عندئذ ، ويمكن استخدام المعادلة التالية :

(إجمالى ربح العقد عن الفترة الضريبية - (إجمالى الربح المقدر)×نسبة التمام) - (إجمالى الربح المقدر عن الفترات الضريبية السابقة

وباستخدام البيانات السابقة ، يمكن تحديد إجمالى الربح المقدر المقدر عن كل فترة ضريبية ما عدا الفترة الضريبية الأخيرة لتنفيذ العقد كالتالى (القيمة بالجنيه) .

وعلى ذلك يتعدى ما يدرج فى الإقرار الضريبى كأرباح نشاط جارى للفترة الأولى مبلغ ٥٦٠٠٠٠ جنيه بالنسبة لهذا العقد ، وهكذا بالنسبة لأرباح الفترة الثانية وقيمتها ٧٤٥٠٠٠ جنيه ، وكذلك أرباح الفترة الثالثة وقيمتها ١٠١٥٠٠٠ جنيه .

الخطوة الرابعة : تسوية الناتج الضريبى فى نهاية

تنفيذ العقد : تتم تسوية الناتج الضريبى للعقد فى الفترة الضريبية التى انتهت فيها تنفيذه - الفترة الرابعة بالنسبة لمثالنا - وذلك على أساس الإيرادات الفعلية والتكاليف الفعلية التى تحددت عند الانتهاء من تنفيذ العمليات موضوع العقد ، ويتم تحديد الناتج الضريبى للفترة الأخيرة باستخدام المعادلة التالية :

إجمالى ربح (خسارة) العقد عن الفترة الضريبية الأخيرة = قيمة العقد التعاقدية - (إجمالى التكاليف الفعلية + إجمالى الربح المقدر للعقد عن الفترات الضريبية السابقة) .

وبناء على نتيجة هذه المعادلة قد نواجه بالحالات التالية :

البيان	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة
قيمة العقد التعاقدية	٧٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
تكلفة العقد المقدرة	(٤٢٠٠٠٠)	(٤٦٠٠٠٠)	(٤٦٠٠٠٠)
إجمالى الربح الفترى المقدر للعقد	٢٨٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠

الفترة الضريبية	إجمالى الربح المقدر للعقد حتى نهاية الفترة السابقة	إجمالى الربح المقدر فى الفترة الحالية	إجمالى الربح المقدر
(١) 28×280000	٥٦٠٠٠٠	-	٥٦٠٠٠٠
(٢) 28×290000	٨١٠٠٠٠	(٦٠٠٠٠)	٧٤٥٠٠٠
(٣) 28×290000	١٠١٥٠٠٠	(١٣٠٠٠٠)	١٠١٥٠٠٠

الحالة الأولى : الناتج الضريبي للعقد إجمالى ربح :
فى هذه الحالة تكون القيمة التعاقدية للعقد فى نهاية مدة التنفيذ أكبر من التكاليف الفعلية حتى نهاية تلك المدة مضافاً إليها إجمالى الربح المقدّر عن الفترات الضريبية السابقة وباستخدام بيانات "شركة الإنشاءات العمومية" السابقة يمكن تحديد الناتج الضريبي للفترة الضريبية الأخيرة للعقد كالتالى (القيمة بالجنيه) .

كلى	جزئى	بيان
٧٥٠٠٠٠		إجمالى الإيرادات الفعلية
		تخصم المبالغ التالية :
٤٨٠٠٠٠		(إجمالى التكاليف الفعلية
		إجمالى الربح المقدّر عن
		الفترات الضريبية السابقة :
	٥٦٠٠٠٠	الفترة الأولى .
	٧٤٥٠٠٠	الفترة الثانية .
	١٠١٥٠٠٠	الفترة الثالثة .
٧١٢٠٠٠٠		
٣٨٠٠٠٠		إجمالى الربح عن الفترة الضريبية الأخيرة .

الحالة الثانية : الناتج الضريبي للعقد إجمالى خسارة : فى هذه الحالة تكون القيمة التعاقدية للعقد فى نهاية مدة التنفيذ أقل من التكاليف الفعلية حتى نهاية تلك المدة مضافاً إليها إجمالى

الربح المقدّر عن الفترات الضريبية السابقة ، ولذلك تكون نتيجة المعادلة السابقة قيمة سالبة تمثل إجمالى خسارة عن الفترة الضريبية الأخيرة ، ووفقاً للفقرة (٢١) من المعيار المحاسبى فإنه يجب الاعتراف بالخسائر المتوقعة فى عقد المقاومة فوراً كمصروفات ، وهو ما تؤكده أيضاً الفقرة رقم (٢٥) من ذات المعيار المحاسبى ، إلا أن المعالجة الضريبية التى تقضى بها الفقرة الخامسة والسادسة من المادة (٢١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وكذلك الفقرة الثانية والثالثة من المادة (٢٧) من لائحته التنفيذية تناولت تلك المعالجة فى ظل الاحتمالات التالية : -

الاحتمال الأول : إجراء عملية مقاصة فى نفس الفترة الضريبية ، ويتم ذلك عن طريق خصم إجمالى الخسارة الضريبية التى أسفرت عنها التسوية من أرباح العقود الأخرى فى الفترة الضريبية التى تحقق فيها إجمالى تلك الخسارة وذلك فى حالة ما إذا كان نشاط الشركة يتضمن أكثر من عقد واحد .

الاحتمال الثانى : ترحيل الخسارة للخلف : ويتم ذلك بخصم الخسارة الضريبية التى لم تستوعبها عملية المقاصة فى الحالة السابقة أو إذا كان نشاط المنشأة يتضمن عقداً واحداً ، وذلك من أرباح العقد عن الفترة الضريبية السابقة ، فإذا لم تستوعبها تتم المعالجة الضريبية كالتالى : -

- خصم الخسارة المتبقية (غير المستوعبة) من أرباح الفترات الضريبية التى تسبق تلك الفترة ، ويستمر الخصم حتى بداية الفترة المحددة لتنفيذ العقد وبما لا يجاوز الأرباح المقدرة خلال الفترة أو الفترات الضريبية السابقة وذلك لكل عقد على حده .

- يعاد حساب الضريبة ويسترد الممول الضريبة التى سددها بالزيادة .

ولتوضيح ذلك نفترض أنه بالنسبة لعقد "شركة الإنشاءات العمومية" كانت التكاليف الإجمالية الفعلية فى نهاية مدة العقد ٥٣٢٠٠٠٠ جنيه بدلاً من ٤٨٠٠٠٠٠ جنيه ، وفى هذه الحالة يكون تحديد الناتج الضريبي للفترة الضريبية

الضريبة الثالثة وتتحدد قيمة الضريبة المستردة بمبلغ ٤٨٠٠٠ جنيهه (١٤٠٠٠ × ٢٠٪) .

الاحتمال الثالث : ترحيل الخسارة للأمام : ويتم ذلك بخصم إجمالي الخسارة الضريبية التي تستوعبها أرباح العقد التي أسفرت عنها عملية المقاصة أو عملية الترحيل للخلف ، وذلك بترحيل الخسارة الباقية إلى السنوات التالية طبقاً لأحكام المادة (٢٩) من هذا القانون .

ويترتب على التسوية السابقة ما يلي :

- ترحيل إجمالي خسارة الفترة الضريبية الأخيرة (الرابعة) إلى الخلف بخصمها من إجمالي ربح الفترة الثالثة ، وحيث أن إجمالي ربح هذه الفترة يستوعب إجمالي الخسارة ، فإن إجمالي ربح الفترة الثالثة يتم تعديله ليصبح ٨٧٥٠٠٠ جنيهه (١٠١٥٠٠٠ - ١٤٠٠٠٠) .

- استرداد الممول للضريبة التي سدها بالزيادة عند ربط الضريبة عن الفترة

الأخيرة للعقد ، ويفرض أن المنشأة ليس لديها عقود أخرى كالتالي (القيمة بالجنيه) .

كل	جزئى	بيان
٧٥٠٠٠٠		إجمالى الإيرادات القطية تخصم المبالغ التالية : إجمالى التكاليف القطية إجمالى الربح المقدّر عن الفترات الضريبية السابقة :
٥٦٠٠٠٠	٥٣٢٠٠٠٠	الفترة الأولى .
٧٤٥٠٠٠		الفترة الثانية .
٧٦٤٠٠٠٠	١٠١٥٠٠٠	الفترة الثالثة .
١٤٠٠٠٠		إجمالى الربح (الخسارة) عن الفترة الضريبية الأخيرة .



الجديد والمتجدد
فى عالم الأذواق الرفيعة العالمية
تبضع واستمتع دائما معنا
بالتحديث المستمر

بـ «خبراء وباحثون مصريون»

لتحرير الذوق

إخوانا مظلوميان للمجوهرات

٢٩-٣١ شارع الصيارفة / سوق الجوهرة / المنشية / الإسكندرية / مصر . تليفون وفاكس ٠٣٤٨١١٣٢٤

بريد اليكترونى : Agite 200mb@hotmail.com

الإطار التنظيمي والقانوني لصناعة التأمين من منظور شركات التأمين

الأستاذ الدكتور / محمد المسديعوي

رئيس الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين / رئيس ومدير عام المجموعة الأهلية للتأمين

اتفاق أصحاب المنازل المتجاورة في حي سكني معين على التعاون في اقتسام الخسارة التي تتجم عن حدوث خطر الحريق أو السرقة لأي من هذه المنازل .

لقد بدأت باتفاقات شفوية تحولت إلى عقود ثم إلى أندية وجمعيات تعاونية لها قواعد وأوضاعها وشروطها ، كما تمسك حسابات منتظمة ... إلخ . وتطورت هذه إلى شركات ربحية يملكها فرد أو مجموعة من الأفراد .

ولما كان التنظيم ليس هدفاً ، إنما هو وسيلة أو أداة يتم خلالها تحديد العلاقة والارتباط بين الأفراد بعد تحديد طبيعة أعمالهم وتجميعها كوظائف داخل وحدات أو إدارات وبين الأنشطة المختلفة التي يمارسونها على مختلف

هو البداية التي عكست روح التعاون من خلال الاتفاق المسبق بين الأفراد على الاشتراك في تعويض صاحب الطالع السوء بدلاً من أن يتحملها وحده .

لقد حكمت الطرق والسياسات التي استخدمها الأفراد لمجابهة الأخطار المشتركة فيما بينهم أشكال الأطر التنظيمية ، وعلى سبيل المثال حال جماعة من ملاك السفن يتفقون فيما بينهم مسبقاً على أنه إذا ما غرقت إحدى السفن فإن الخسارة الناجمة يتم تقديرها وتوزيعها فيما بين هؤلاء الملاك ، ذلك النشاط شهدته مقاهي اللويدز في لندن من خلال أشكال تنظيمية تطورت فيما بعد مع ازدياد أعداد المشتركين وأنواع المخاطر والتغطيات التأمينية ، كذلك

حتى نستطيع أن نخرج على الأطر التنظيمية للتأمين يجب أن نفرق بين وجهتي نظر الفرد والمجتمع بالنسبة للتأمين كوسيلة فبينما يراه الفرد من وجهة نظر اقتصادية على أنه وسيلة يمكن بواسطتها أن يستبدل خسارة مالية كبيرة غير مؤكدة الوقوع بتكلفة صغيرة محددة مؤكدة الوقوع وهي القسط ، يراه من وجهة نظر المجتمع وسيلة لتخفيض أو إزالة الخطر من خلال تجميع عدد كاف من وحدات الخطر المتجانس من مجموعات حتى يمكن جمل خسائرها قابلة للتنبؤ بالنسبة لكل مجموعة .

لقد سائر الإطار التنظيمي للتأمين الطبيعة المميزة لأنشطته منذ نشأته أو الحاجة الملحة له لذلك كان التأمين التبادلي أو التعاوني

المستويات الإدارية ، والعلاقة التى نعنيها هنا هى ربط هذه الوظائف حتى يمكن لأفرادها العمل من خلال مواقعهم على الخريطة التنظيمية ، إذا كان لابد من اختيار الإطار التنظيمى المناسب لصناعة التأمين ، خاصة بعد أن تطورت إثر الثورة الصناعية وبدأ دور حجم رأس المال يلعب دوره وبرزت الشركات المتخصصة فى هذا المجال ، كما بدأت صناعة التأمين تتعاظم من تأثيرها فى النظم الاقتصادية نظراً لدورها الريادى من تجميع المدخرات وتوجيه الاستثمارات ، كما تطور دورها فى الحفاظ على الأفراد والوحدات الاقتصادية والثروة القومية .

فلم تعد إذا صناعة التأمين قطاعاً خدمتياً كما درج البعض على تعريفه وإنما أصبح قطاعاً إنتاجياً مؤثراً امتد ليشمل فى تأثيره على كفاءة نواحى النشاط الاقتصادى والممتلكات العامة والخاصة .

وحماية لهذه الصناعة وديمومتها واستمرارها والحفاظ على عطائها كان لابد للمشروع أن يتدخل لإسباغ الضوابط وفرض الشروط لتنظيم هذه الصناعة ، ولم يغب عن ذهن المشرع حين وضع الإطار التنظيمى لصناعة التأمين ضرورة إحداث التوازن المطلوب بين المؤمن والمؤمن له ، وهنا نتوقف لحظة لتتساءل ما هو الإطار التنظيمى المناسب لنشاط التأمين الذى يبحث عنه المشرع ؟ ... بلا أدنى شك أن ازدياد أهمية الإدارة مع تزايد اعتماد المجتمع على الجهود الجماعية والتطور التكنولوجى والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية وكبر حجم المنظمات وظهور التخصصات أظهرت الحاجة الماسة إلى الوظائف الأساسية للإدارة التى تجلت مع ظهور الشركات المساهمة وما تم فيها من فصل بين المساهمين (المالكين) من جهة وبين

الشركة ككيان من جهة أخرى ، كل ذلك أدى إلى الحاجة لضيق من القادة يختارهم المالكون (كمجلس الإدارة والمدير العام ... إلخ) وهؤلاء بدورهم يتحملون المسئولية فى إنجاح أهداف الشركة أمام ملاكها (المساهمين) وهذا بدوره قد أظهر أهمية الإدارة ومسئوليتها عن التنظيم ومتابعة أدائه .

نعود إلى المشرع الذى وجد ضالته فى الشركات المساهمة كشخصية اعتبارية تساعده على تحقيق أهدافه من وضع الضوابط التى تنظم صناعة التأمين لذا لا غرابة فى أن المشرع قد ارتضى أن تكون الشركة المساهمة هى الشخصية الاعتبارية والشكل التنظيمى الذى من خلاله يستطيع أن يحقق أهدافه فى حماية الفرد أو الجماعة كمالك لرأس مال وكمستثمر مؤمن من ناحية وحماية المؤمن له كفرد أو مجتمع حامل وثيقة التأمين ومستفيد من التغطية لضمان حصوله

على التعويض عن الضرر الذى يصيبه .

وهكذا نرى أن المشرع وضع نصب عينيه الموازنة بين شركات التأمين كشخصيات اعتبارية ذات مسؤوليات قانونية وأنماط مهنية وبين مساهمى هذه الشركات من جهة ، وبينها وبين حملة الوثائق والمستفيدين منها من جهة أخرى ، وقد تجلت إرادة المشرع فى ذلك حين وضع شروطاً أساسية وجوهرية قبل ميلاد شركة التأمين وتأسيسها حيث اشترط ما يلى :-

١ - أن تكون الشركة هى شركة مساهمة محدودة يساهم فيها المواطنون المحليون بما لا يقل عن ٥١ ٪ من أسهمها .

٢ - أن توفر الوديعة النقدية فى أحد البنوك بما يتلائم وأنواع التأمين التى ستمارسها الشركة بعد تسجيلها والحصول على التراخيص اللازمة .

٣ - أن تحصل على موافقة

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لإتمام التسجيل وكشرط لهذا التسجيل .

٤ - أن لا تمارس عملها إلا بعد حصولها على إجازة المزاولة وبعد دفع الرسوم القانونية للهيئة .

٥ - نشر الإجازة فى الجريدة الرسمية .

هذا ولم يكتف المشرع بذلك بل جعل رقابته تمتد إلى ما بعد تسجيل الشركة لمراقبة عملها بشكل يحقق الضمان لحملة الوثائق والمساهمين .

ولعلنا نوجز فيما يلى أهم الأسس التى يتحدد وفقها شكل التنظيم :-

١ - التنظيم على أساس الوظائف .

٢ - التنظيم على أساس جغرافى .

٣ - التنظيم على أساس المنتجات .

٤ - التنظيم على أساس العمليات .

٥ - التنظيم على أساس الوقت .

والجدير بالذكر أن الإطار التنظيمى لشركات التأمين يفرض عليها الجمع بين بعض أو معظم الأسس والأشكال التنظيمية ، ذلك أن هذا الجمع يخدم الوصول إلى النتائج المرجوة .

لذا نجد الإطار التنظيمى فى شركات التأمين المساهمة المحدودة يتمشى مع هذا الجمع فعلى أساس الوظائف نجد تقسيم إدارته كما يلى :-

- ١ - إدارة إنتاج / إصدار
- ٢ - إدارة تسويق
- ٣ - إدارة مالية
- ٤ - إدارة تعويضات
- ٥ - إدارة شئون موظفين
- ٦ - إدارة شئون قانونية
- ٧ - إدارة الفروع
- ٨ - إدارة إعادة التأمين
- ٩ - إدارة حقوق المساهمين ... الخ

وعلى أساس جغرافى

نجد أنه يعتمد على تقسيم البلد التى يمارس فيها النشاط إلى مناطق جغرافية بها فروع ووكلاء وتخضع كل منطقة

إلى وظيفة إدارية تنفيذية كمدير للمنطقة الشمالية وآخر للجنوبية وآخر للوسط ... إلخ كل مدير يكون مسئولاً عن الفروع والوكلاء التابعين لمنطقته ... إلخ .

وعلى أساس المنتجات

نجده يعتمد على تخصص أقسام أو إدارات لمنتجاته التي يتعامل فيها كدائرة السيارات ودائرة الحريق والسرقة ودائرة الحياة والصحة ودائرة التأمينات الهندسية ... إلخ ويقف على رأس هذه الدوائر عادة مجلس الإدارة المنتخب من الهيئة العامة للمساهمين ، وهو الذى يتحمل المسئولية فى مواجهة المساهمين وحمله الوثائق والمستفيدين من جميع النواحي الإدارية والمالية والفنية ، ولزيد من الرقابة الصارمة فإن مجلس الإدارة يخضع أيضاً لمراقبة مسجل الشركات وهيئة سوق رأس المال باعتبارهما صاحبي العلاقة القانونية فى فرض هذه الرقابة ضماناً لحسن

الأداء بما يعود على الجميع بالنفع العام .

وعندما نتحدث عن الإطار القانونى لابد أن نذكر ارتباط شركات التأمين من الناحية القانونية بأكثر من جهة أهمها :-

١ - مراقب التأمين التابع للهيئة ومهمته مراقبة أعمال الشركة من جميع النواحي ، وكلما زادت فروع التأمين التى تمارسها الشركة كلما ازدادت هذه الرقابة .

وحتى يمارس هذا المراقب صلاحياته كان لابد للمشرع من أن ينظمها بنصوص وردت فى القانون رقم ٢٠٠٥/ ٢٠ حيث أعطاه المشرع أكثر من صلاحية تصل إلى حد التوصية للهيئة أو لمديرها العام بوقف إجازة الشركة لمدة لا تزيد عن سنة .

٢ - مدير عام الهيئة الذى له صلاحية الضبطية القضائية إذ يستطيع فى

أى وقت أن يراقب ويفحص ويفتش عن كل ما هو فى نظره لازم لعمله ، وله أن يطلب من الهيئة صلاحية وقف الإجازة وفى حالة التكرار له أن يطلب إلغاء إجازة الشركة .

٣ - اتحاد شركات التأمين الذى يعتبر الجسم القانونى لجميع شركات التأمين والناطق باسمها وهو يهدف إلى الدفاع عن مصالح الشركات .

إن الناظر والمتفحص لواقع شركات التأمين يجب أن يفكر جدياً بأن رأس المال لم يعد هو الوحيد القادر على استمرار الشركة فى العطاء لأن الواقع قد أثبت أن حملة الوثائق هم أيضاً عماد هام جداً للشركة وبالتالي لابد وأن يكون لهم دور رقابى وبشكل دورى باعتبار أن دورهم يوازى بالأهمية دور رأس المال ، ودور الإدارة يتماظم هنا عندما ينجح فى التنسيق بينهما .

أهم المصطلحات المستخدمة في التجارة الدولية

■ شروط التعاقد ■ SHIPPING CLASSES

Cost & Freight	C & F	قيمة البضاعة + النولون
Cost Insurance, Freight	CIF	قيمة البضاعة + النولون + التأمين
Franco	FOO	القيمة تسليم محل المشتري
Free Alongside Ship	F A S	القيمة تسليم بجانب السفينة
Free on Board	F O B	القيمة تسليم ظهر السفينة
	L O C O	القيمة تسليم محل البائع
Free Post Office	E P O	القيمة + مصاريف الشحن بالبريد
Free on Rail	F O R	القيمة + مصاريف الشحن بالقطار
Free on Truck	F O T	تسليم البضاعة محملة على لوريات
Free in Stowage	F. I. S.	تسليم داخل المركب عند الشحن
Free out Stowage	F. O. S.	تسليم خارج المركب عند التفريغ
Free in out Stowage	F.I.O.S.	تسليم داخل وخارج المركب عند التفريغ

■ المستندات ■ DOCUMENTS

Bill of Exchange - Draft - Tirage	B E	سحب
Bill of Lading	B L	بوليصة شحن بحري
Air Way Bill	A. W. B.	بوليصة شحن جوى
Bill of Sale	B. S.	قائمة بيع
Bill of Parcels. Bill Payable	B. P	بوليصة طرود أو كمبيالة للدفع
Shipping Note / advice	S / N	إخطار شحن
Documents against Acceptance	D / A	المستندات مقابل التوقيع بالقبول
Documents against Payment	D / P	مستندات مقابل الدفع

■ طرق الدفع ■ METHODS OF PAYMENT

Cash On Delivery	C. O. D.	التسليم مقابل الدفع
Documentary Credit	D. C.	اعتماد مستندى
Letter of Credit	L / C	خطاب اعتماد
Mail Transfer	M / T	تحويل بريدى

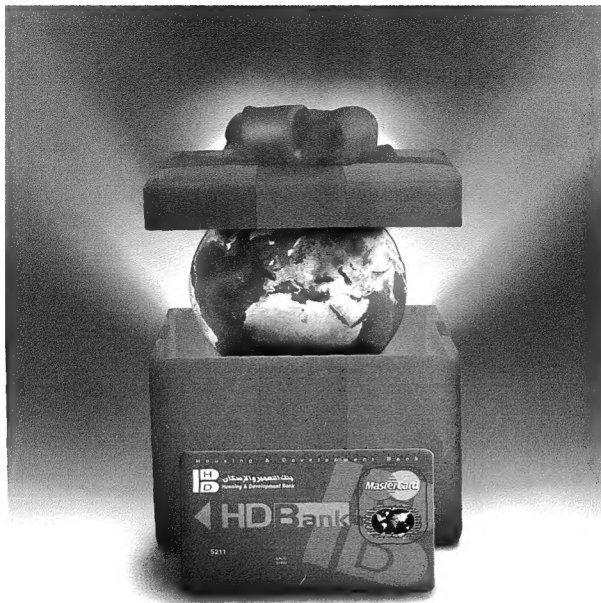
Postal Order	P. O.	أمر (إذن) بريدي
Telegraphic Transfer	T. T.	تحويل برقي .
At sight	A. S.	بالاطلاع
Demand (sight) Draft	D	سحب بالاطلاع
On Demand	O D	تحت الطلب

■ التعبئة والنقل ■

Fair Average Quality	F A Q	متوسط النوع
Cases	C / S	صناديق
Railway	R Y.	السكة الحديد
Steam Ship	S. S.	سفينة تجارية
Motor Ship	M. S.	سفينة آلية
Weight	W T.	وزن
Net Weight	NT. WT.	وزن صافي

■ التأمين ■

Free of Particular Average	E P A	ومعناه أن يدفع التأمين في هذه الحالة عند فقدان البضاعة بأكملها أو أى جزء منها كغرق السفينة مثلاً أو احتراقها .
With Particular Average	W P A	في هذه الحالة تدفع شركة التأمين قيمة كل جزء من البضاعة يفقد عند الشحن أو التفريغ أو التصادم ... إلخ طوال مدة التأمين .
Free of Capture & Seizure	F.C. & S.	ومعناه ألا يشمل التأمين في هذه الحالة تغطية مصادر البضاعة أو الاستيلاء عليها كما يحدث أثناء الحروب .
Strikes Riots & Civil Commotion	S.R. C.C.	ويشمل التأمين الأخطار الناشئة عن الاضطرابات الشغب والاضطرابات الأهلية.
	F.I.O.S	مصاريف الشحن والتفريغ على حساب صاحب الشأن . (فينوس) ...



اللى بيينا .. مشترياتك .. بطاقات عالمية سهلناها

- ⊙ إمكانية السحب من الحساب الجارى أو التوفير أو حساب تحويل الممتلكات داخل مصر أو خارجها.
- ⊙ ٢٤ مليون ماكينة حول العالم للسحب النقدي والمشتريات بأي عملة.

بطاقة MasterCard HD Bank
رصيدى حول العالم

19995

HD
التعمير والإسكان
اللى بيينا كبير

www.hdb-egy.com

H o u s i n g & D e v e l o p m e n t B a n k

راشوقف

من خذ ممتلكا في لحظة

بطاقة الاهلي في لحظة



- نظام متكامل... لتحويل الأموال من الحساب إلى المستفيدين في لحظة التحول ذاتيا.
- توفير نظام أمين... لتحويل الأموال بسهولة ويسر عبر الإنترنت.
- تطبيق الخدمة... مع شركة اللوردان للمراقبة بالادارات وشركة الجزيرة المصرفية بالكويت.
- الإيداع بالذو لا... لدى المراسلين الذين لديهم الخدمة.
- الصلح تلقا... بالذو لا الأمريكي من داخل حدود البنك.
- ائتمن المصرفي وتغطية المصرفي من أي مدينة ATM داخل مصر وتحويلات الاجنبية داخل الدول التي يتم إستخدام البطاقة بها.
- اجزاءه المتكثفات... من خلال مكايكات POS من أي مكان بالعالم.
- مصاريف شراء البطاقتين... ه دولارات عبر فروع مصرنا وطرق المراسلين.



البنك الأهلي المصري

الاقرب إليك

لغزيد من المعلومات
1 9 6 2 3 E
خدمة الأهل فيون
www.nbe.com.eg
خدمة الإنترنت

